حماية البيئة فى الاقتصاد الاسلامى مع الإشارة الى التجربة السعودية

أعداد

د ٠/ محمد سعيد ناحى الغامدى

استاذ الاقتصاد الاسلامى المشارك / كلية الشريعة والدراسات الاسلامية /جامعة أم القرى

ملخص البحث

هذا البحث عن حماية البيئة فى الاسلام مع الاشارة الى جهود المخطط السعودى فى هذا المجال من خلال الهيئات المختلفة ٠

وقد قسم البحث الى مبحثين وقائمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات ٠

تناول المبحث الاول معالم الفكر البيئى للاسلام من خلال مدخل إسلامى لمفهوم البيئة وقراءة فى مضامين بعض الايات والاحاديث والاثار والقواعد من الناحية البيئية ـ ثم دراسة فى مكونات النظام البيئى ثم دراسة فى الفكر البيئى والتنموى والموائمة بينهما من وجهة نظر الاسلام مع دراسة التدابير الواقية لحماية البيئة فى الاسلام وتقويم الاثارة البيئية من وجهة النظر التنموية ٠

اما المبحث الثانى فقد خصص لدراسة التجربة السعودية فى المجال البيئى من خلال بعض الخطط االتنموية خاصة الخامسة وما تلاها ٠

هذا وقد خرج البحث بنتائج أهمها الاهتمام الشديد للاسلام بخصوص حماية البيئة لانه من المبادىء الاخلاقية الاسلامية والإرتباط الوثيق بين التنمية والبيئة ضرورة تحقيق التوازن البيئى كل ذلك فى ضوء التصور الشامل للاسلام فى قضايا البيئة وغيرها ٠

((المقدمة))

الحمد لله وكفى ، وصلاة وسلاماً على عباده اللذين اصطفى وبعد :

لا مراء في أن البيئة والمحافظة عليها ، من ضمن أهم الأبعاد التنموية في أدبيات التنمية ، خاصة في العصر الحاضر ، بحيث يصبح من الضروري إضافة البعد البيئي إلى الأبعاد المختلفة للسياسات التنموية ، وإحداث التنسيق الملائم ، بين الأهداف والاستراتيجيات المرتبطة بالبيئة ، وتلك المتعلقة بالتنمية ، ووضع البيئة والاهتمام بها على قائمة أهداف الخطط التنموية الكلية بعيدة المدى ، لأن التنمية تفاعل ديناميكي بين الإنسان وبيئته يجب أن ينتج عنه الخير لا الشر ، وبما يؤكد أن التنمية في الإسلام ذات أبعاد شمولية ، وتقوم على قيم وأهداف متسامية تحقق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة للمجتمع ككل في دار الدنيا والآخرة ، مهتدية بتعاليم وأحكام الإسلام الخالدة ، التي ترغب وتحث على الأعمال والنشاطات الإنسانية النافعة ، وفق أولويات الإنتاج الإسلامية ، من ضروريات ومكملاتها ، وحاجيات ومكملاتها ، وتحسينات ومكملاتها ، دونما تفضيل قطاع اقتصادي على آخر ، بل المعول عليه بعد الإطار القيمي الحاجة المتعينة المنضبطة وفق معيار الإيراد الاجتماعي والاقتصادي .

وعليه فإن الشمول والتوازن الذي توسم به السياسة التنموية الإسلامية ، يقوم على تحقيق المصلحة الاجتماعية والاقتصادية ، وفق قاعدة : (درء المفاسد أولى من جلب المنافع) وفق الترتيب السابق لتلك المصالح ، وبحسب قوتها كما ذكر بعض الفقهاء – رحمهم الله – وبما يوافق ويلائم بين مصلحة الفرد والمجتمع ، وعلى هدي من قوله صلى الله عليه وسلم (لا ضرر ولا ضرار) [1] ، وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة عند التعارض ، وفق مقتضيات العدل ، بأن يشترك كافة الخلق في الاستفادة من معطيات الكون ، لقوله سبحانه : { هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً } [2] ، وأن يتم ذلك في ضوء الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية ، من خلال السياسات الإنمائية ، وهو ما يبرز الارتباط العضوي بين التنمية والبيئة ، فلن يكتب للتنمية نجاح ، إلا في ضوء الاهتمام بالبيئة ومعطياتها وحمايتها من كافة الأضرار المحيطة بها .

---

(١) الإمام مالك بن أنس ، الموطأ ، جـ٢ ، ص ٧٤٥ .

(٢) سورة البقرة ، الآية رقم (٢٩) .

وفي النموذج السعودي نجد الاهتمام الأكيد والتركيز على حفظ معطيات الله تبارك وتعالى من خلال الاهتمام بالبيئة وحمايتها وصيانتها والمحافظة عليها ، فيظهر ذلك جلياً من خلال الجهات المتعددة المسئولة عن البيئة ومقتضياتها ، من المجلس الوزاري للبيئة ، إلى الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها، إلى مصلحة الأرصاد وحماية البيئة ، إلى الخطط التنموية المختلفة التي تعد الإطار العام للبيئة وصيانتها في السعودية .

حاصل الأمر أن البيئة تقدم لنا العديد من العطايا ، فمنها التربة الخصبة ، والمياه الوفيرة ، والجمال الطبيعي ، والأملاح المعدنية والطبيعية ، والطاقة ، والغابات ، والأسماك ، وكل مصادر الدخل والرفاهية الإنسانية ، والبعض من تلك الموارد مع الاستخدام الأمثل متجدد والبعض الآخر مستنفذ ، ومع تزايد السكان وارتفاع مستويات الدخول [1] ، تقع غالبية الدول في المحظور ، لأن معطيات النظام البيئي من هواء وماء وتربة ليسوا مصارف أبدية لنفايات الإنسان وسوء استخدامه ، وهو ما يقود إلى تدهور المناطق الزراعية والطبيعية وما عداها [2] .

منهج البحث : تتخذ هذه الدراسة مناهج متداخلة مع بعضها البعض ؛ فهي تجمع بين الاستنباط فيما يخص قضايا الفكر البيئي في الاقتصاد الإسلامي ، من خلال الآيات ، والأحاديث ، والآثار ، والمنهج الوصفي في تتبع بعض القضايا ، والظواهر الاقتصادية ، والمنهج المسحي عند دراسة التجربة السعودية .

أهداف البحث : يرسم البحث هدفاً عاماً يشتق من خلاله مجموعة من الأهداف الأخرى ، ألا وهو تحليل المضامين الإسلامية المختلفة للبيئة ، التي تساعد في تحديد معالم رئيسية للمنهج الإسلامي في الحفاظ على البيئة ، مع دراسة هذا الموضوع وفق مقتضيات البحث في النموذج السعودي .

حدة الموضوع : مع العلم بوجود الكثير من الدراسات التي تناولت البيئة وحمايتها وتلوثها ، إلا أن هذه الدراسة تنفرد بالتركيز على مضامين الفكر البيئي في الاقتصاد الإسلامي ، مع التعرض للنموذج السعودي في المجال البيئي .

هذا ولجمع كافة المعطيات ، والمضامين السابقة ، تشكل البحث من عدد من الأمور ضمن متنه ، فضلاً عن مقدمة تكشف عن هدفه ومنهجه وجديده ، وخاتمة تبين أهم النتائج والتوصيات التي خرج بها .

---

(١) يقسم البنك الدولي دول العالم فيما يتعلق بمتوسط الدخل ، إلى دول ذات دخل منخفض في حدود (٥٢٠) دولار سنوياً . ودول ذات دخل متوسط أدنى في حدود(١٧١٠) دولار سنوياً . ودول ذات دخل متوسط أعلى في حدود (٤٨٦٠) دولار سنوياً . ودول ذات دخل مرتفع في حدود (٢٥٥١٠) دولار سنوياً .

انظر ، البنك الدولي ، مؤشرات التنمية في العالم (١٩٩٩م) مركز معلومات قراء الشرق الأوسط : القاهرة ، ص ١١٥ .

(٢) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم (١٩٩٩م – ٢٠٠٠م) مركز الأهرام : القاهرة ، ص ٢٣١ .

(المعالم الأساسية للفكر البيئي في الإسلام)

يقتضي العرض المنهجي الحديث عن عدد من المحاور التي تشكل فيما بينها إطاراً عاماً ، وتترجم بدقة وتركيز مجمل القضايا البيئية التي يتوخاها الإسلام في نظرته القديرة للبيئة بما يحقق الهدف من عقد هذا المبحث ، وإتمام ذلك يتم من خلال المطالب التالية :-

المطلب الأول

مفهوم البيئة (مدخل إسلامي)

يمكن الوقوف على مفهوم البيئة وفق بعدين ، يتجه الأول إلى المعنى اللفظي المعجمي أي اللغوي للبيئة ، وينصرف الثاني إلى البحث من خلال المفاهيم الاصطلاحية إلى مفهوم متقارب يشتمل على معظم محتويات المفهوم من الناحية العلمية وفق وجهة النظر الإسلامية :

أولاً : في المعنى اللغوي للبيئة : البيئة في اللغة المكان والمنزل ، يقال أباءه منزلاً ، أي هيأه له وأنزله ومكن له فيه ، والباءة والمباءة تطلق على منزل القوم ، حيث يتبوءون من قبل وذلك إذا نزلت بهم إلى سند جبل ، ومن المباءة معطن الإبل حيث تناخ في الموارد أو المراح الذي تبيت فيه ، وإباءة منزلاً ، وبوأه إياه ، وبوأه له ، وبوأه فيه ، بمعنى هيأه له وأنزله ومكن له فيه والاسم البيئة [1] ، ويلاحظ هنا أن المعنى اللغوي للبيئة يدور حول المنزل والسكن والتهيئة والإصلاح والموطن .

أما المعنى الاصطلاحي فإن الأمر يقتضي التعرض لمجموعة من التعاريف ونقدها وتوصيفها وتصنيفها للخروج بتعريف مقبول يتماشى مع قيم ومعطيات الاقتصاد الإسلامي في هذا المجال ، فقد عرفت البيئة بأنها ؛ الوسط الذي يعيش فيه الإنسان بما يضم من مظاهر طبيعية خلقها الله تعالى يتأثر بها ويؤثر فيها ، وعرفها مؤتمر البيئة في استوكهولم (١٩٧٢م) بأنها مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى ، يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها نشاطهم ، وعُرفت بأنها الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى ، ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر ، أو هي الوسط أو المجال الكافي الذي يعيش فيه الإنسان فيتأثر به ويؤثر فيه ، أو رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته ، أو أنها تدل على أكثر من مجرد عناصر طبيعية (ماء – هواء – تربة – معادن – مصادر للطاقة

---

(١) ابن منظور،لسان العرب،دار إحياء التراث العربي،ومؤسسة التاريخ العربي:بيروت،الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ ، جـ١، ص٥٣٠.

(–) الفيروز أبادي ، القاموس المحيط ، إعداد وتقديم : محمد مرعشلي ، دار إحياء التراث العربي ، مؤسسة التاريخ العربي : بيروت ، الطبعة الأولى جـ١ ، ص ٩٧ .

– نبات – حيوان) . وعرفت البيئة بأنها جميع العوامل الطبيعية والبيولوجية والاجتماعية التي تؤثر من الخارج في الكائن الحي فتدفعه إلى الحركة والنشاط والسعي ، لأن التعامل متواصل بين البيئة والفرد والأخذ والعطاء مستمر متلاحق ، وتنقسم البيئة إلى قسمين الطبيعية وتشمل الأرض بأشكالها العديدة من خصبة وصحراوية وجبلية ... الخ وأنهار وبحار ومناخ ... الخ ، والبيئة الاجتماعية وتتضمن النظم والأنماط والعلاقات الاجتماعية ، والنظم الاقتصادية والصحية والتعليمية وكلها متصلة ببعضها البعض ، وتعني البيئة أيضاً حالة الاستقرار للإنسان ، وهي تضم عنصرين أساسيين هما : العناصر الطبيعية كالهواء والماء والأرض (نبات – حيوان) وهي مثلث الأرض ، والعناصر المضافة أي ناتج النشاط الإنساني في تعامله مع تلك العناصر [1] ، هذا وقد اشتملت جملة التعاريف السابقة على جوانب هامة كالغذاء أو المأوى أو عناصر النظام البيئي المختلفة ، وانصرفت إلى التحديد المادي لعناصر البيئة ، وخلت من الإشارة إلى أهمية حماية البيئة وتخطيطها والرشد في استخدامها والعناية بمعطياتها من التلوث [2] وخلافه .

على أننا هنا وبصدد تشكيل مفهوم للبيئة من وجهة النظر الإسلامية نستصحب قيم الإسلام المتسامية والمختلفة في الحماية والصيانة والمحافظة فنقول : (البيئة نعمة من نعم الله على الإنسان تتصل مباشرة بحياته ، يؤثر فيها ويتأثر بها بدرجة كبيرة ، وتحتوي على معطيات الكون من ماء وهواء وأرض وما حولها (اليابسة) وكائنات مختلفة ، ونظم اجتماعية وثقافية ، والاستفادة الكاملة منها وفق المضامين الشرعية في الحماية والعناية والصيانة) .

إن نعم الله على الإنسان أكثر من أن تحصى ، وفي هذا يقول سبحانه : { وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها } [3] ، فنعم الله كثيرة وأقسامها وشعبها واسعة عظيمة ، وعقول الخلق قاصرة عن الإحاطة بها ، فهي غير معلومة على سبيل التفصيل .... ثم تأمل في جميع ما خلق الله في هذا العالم من معادن ونبات

---

(١) تم تشكيل مفاهيم البيئة من المراجع التالية :-

(*) البنك الإسلامي للتنمية،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب:جدة،تقييم الآثار البيئية للمشروعات التنموية،١٩٩٤،ص٣٠٣.

(*) د.محمد منير حجاب ، التلوث وحماية البيئة ، دار الفجر للنشر والتوزيع : القاهرة ، بدون رقم طبعة ، ١٤١٩هـ ص ٢٣.

(*) د.رشيد الحمد ود . محمد سعيد ، البيئة ومشكلاتها ، عالم المعرفة : الكويت ، بدون رقم طبعة ، ١٩٧٩م ، ص ٢٥-٢٦.

(*) د . احمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية ، دار الكتاب العربي : القاهرة ، ودار الكتاب اللبناني : بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ ، ص ٩٩ .

(٢) يرتبط بمفهوم البيئة مفهومي تخطيط البيئة ويقصد به التخطيط المادي للبيئة وبنوع خاص التخطيط الحضري والريفي والإقليمي وإصدار التشريعات اللازمة لذلك ورقابة تنفيذها . ومفهوم حماية البيئة أي مواجهة أضرار التلوث الناتجة عن تقدم الصناعة الحديثة من دخان للآلات والمصانع والسيارات وعوادم الصناعة من سوائل وفضلات وبقايا الإنسان والحيوان ، والضوضاء وازدحام السكان ويمكن تلافي ذلك عن طريق الخدمات الخاصة بتحسين البيئة .

(٣) سورة إبراهيم ، رقم الآية (٣٤) .

وحيوان ، وجعلها مهياة لانتفاعك بها – أي الإنسان على الجملة – حتى تعلم أن عقول الخلق تفنى في معرفة حكمة الرحمن في خلق الإنسان ، فضلاً عن سائر وجوه الفضل والإحسان [١] .

وهنا – أيضاً – يعدد الله نعمه على البشر كافة ، مؤمنهم وكافرهم ، صالحهم وطالحهم ، برهم وفاجرهم ، طائعهم وعاصيهم . وإنها لرحمة من الله وسماحة وفضل أن يتيح للكافر والفاجر والعاصي نعمه في هذه الأرض ، كالمؤمن والبار والطائع .... ونعم الله أكبر وأكثر من أن يحصيها فريق من البشر ، أو كل البشر . وكلهم محدودون بين حدين من الزمان : بدء ونهاية . وبين حدود من العلم تابعة لحدود الزمان والمكان . ونعم الله مطلقة – فوق كثرتها – فلا يحيط بها إدراك إنسان [٢] .

إن البيئة وفق ما سبق تحتوي على مفهوم الثروة – إلى حد ما – أي كل ما يستطيع الإنسان الانتفاع به مما هو موجود في باطن الأرض أو على سطحها أو في السماء من طاقات مختلفة واستخدامها استخداماً أمثل وفق تعاليم الخالق في هذا المجال ؛ أي أن الموارد البيئية والنظام البيئي في هذه الحالة رصيد من وجهة نظر الاقتصاد الكلي يجب الاهتمام به وتطويره والمحافظة عليه .

المطلب الثاني

قراءة في مضامين بعض الآيات والأحاديث والآثار والقواعد الفقهية من الناحية البيئية

هناك فكر بيئي إسلامي يستدل على وجوده من عدة جهات من القرآن والسنة وآثار الصحابة مع إمكانية الاستئناس ببعض القواعد الفقهية الداعمة لهذا الاتجاه نتبين ذلك من خلال ما يلي :–

أولاً : الكتاب العزيز : هناك مجموعة من الآيات الناهية عن الفساد المتقاربة المضامين تحث على صيانة البيئة وتنهى عن إتلاف معطياتها منها قوله سبحانه : { وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد } [٣] ، أي إذا انصرف إلى العمل كانت وجهته الشر والفساد في قسوة وجفوة ولدد ، تتمثل في إهلاك كل حي من الحرث الذي هو موضع الزرع والإنبات والإثمار ، ومن النسل الذي هو امتداد الحياة بالأنسال ، وإهلاك الحياة على هذا النحو ، كناية عما يعتمل في كيان هذا المخلوق النكد من الحقد والشر والضرر والفساد ، والله لا يحب الفساد ولا يحب المفسدين الذين ينشئون في الأرض الفساد [٤] .

---

(١) الفخر الرازي ، التفسير الكبير ، دار إحياء التراث العربي : بيروت ، الطبعة الثالثة ، بدون تاريخ ، جـ٢٠ ، ص ١٤ .

(٢) سيد قطب ، في ظلال القرآن ، دار الشروق : بيروت والقاهرة ،الطبعة الرابعة عشر ، ١٤١٤هـ ، جـ١٣ ، ص ٢٠٨-٢١٠.

(٣) سورة البقرة ، من الآية ٢٠٥ .

(٤) محمد علي الصابوني ، صفوة التفاسير ، دار القرآن الكريم : بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠هـ ، جـ١ ، ص ١٣٣.

والفســـاد ضـــد الصلاح ، ومعنى الفساد إتلاف ما هو نافع للناس نفعاً محضاً أو راجحاً ، ولأن الفســـاد تعطـــيل لمـــا خلقه الله في هذا العالم لحكم صلاح الناس ، فإن الحكيم لا يحب تعطيل ما تقتضيه الحكمـــــة ، وإهـــلاك الحرث والنسل كناية عن اختلال ما به قوام أحوال الناس ، وكانوا أهل حرث وماشية فليس المراد خصوص هذين بل المراد ضياع ما به قوام الناس وهذا جارى مجرى المثل [١] .

ومنها قوله جل وعلا : { ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها } [٢] ، بمعنى أن الله سبحانه نهى عـــن كـــل فساد قل أو كثر بعد صلاح قل أو كثر ؛ أي لا تعوّروا (تدفنوا وتسدوا) الماء المعين ، ولا تقطعـــوا الشـــجر المثمر ضراراً [٣] ، والفساد أصله استحالة منفعة الشيء النافع إلى مضرة به وبغيره ، والإفســـاد في الأرض منه تصير الأشياء الصالحة إلى مُضرة [٤] ، كالحرق وإفساد النظام البيئي ومعطياته المختلفة ومكوناته المتوازنة المقدرة على هذا الخلق البديع العظيم . وعادة ما يقع الإفساد على الأرض أي الكـــرة الأرضية بما تحتوي عليه من الأشياء القابلة للإفساد من الناس والحيوان والنبات والإفساد في جزء مـــن الأرض هو إفساد لمجموع الأرض ، وما ذلك إلا لأن الأرض خلقت من أول أمرها على نظام صالح بما تحتوي عليه ، وخاصة الإنسان الذي هو أشرف المخلوقات التي جعلها الله على الأرض وخلق له ما في الأرض ، وعزز ذلك النظام بقوانين وضعها الله على ألسنة المرسلين والصالحين والحكماء من عباده الذين أيدهـــم بالوحي والخطاب الإلهي ، أو بالإلهام والتوفيق والحكمة فعلم الناس كيف يستعملون ما في الأرض عـــلى نظـــام يحصل به الانتفاع بنفع النافع وإزالة ما في بعض النافع من الضر وتجنب ضر الضار ، فذلك النظام الأصلي يهدف إلى إيجاد الشيء صالحاً ، والضار صالحاً أيضاً بالتهذيب والإزالة [٥] [٦] .

ثانياً : السنة المطهرة : لما للبيئة من أهمية كبرى في حياة الإنسان تعرضت لها السنة رغم بروز الكثير من المشاكل المرتبطة بها على ما هي عليه في عالمنا المعاصر سريع الأحداث ويتضح ذلك أكثر بالنظر إلى مجاميع الأحاديث النبوية التالية :-

(١) مجموعة الأحاديث التي تحث على غرس الأشجار والاهتمام بها والمحافظة عليها خاصة المثمرة منها ، مع مراعاة الجانب الجمالي والذوق العام ، وفي ذلك يقول صلى الله عليه وسلم (ما من مسلم يزرع زرعاً

---

(١) محمد الطاهر بن عاشور ، تفسير التحرير والتنوير ، مكتبة ابن تيميه : القاهرة ، بدون رقم طبعة أو تاريخ ، جـــ٢ ، ص ٢٧٠ .

(٢) سورة الأعراف ، الآية رقم ٥٦ .

(٣) أبو عبد الله محمد القرطبي ،الجامع لأحكام القرآن،دار إحياء التراث العربي:بيروت،بدون رقم طبعة ، ١٤١٥هـــ،جـــ٧،ص٢٢٦.

(٤ ، ٥) محمد الطاهر بن عاشور ، تفسير التحرير والتنوير ، جـــ٥ ، ص ١٧٤ ، جـــ١ ، ص ٢٨٥ ، مرجع سابق .

(٦) يلتقي في المعاني المتقدمة كل الآيات الناهية عن الإفساد في الأرض على الجملة كقوله سبحانه:{وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قـــالوا إنما نحن مصلحون}سورة البقرة ، الآية رقم ١١ ، وقوله سبحانه : { ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها } سورة الأعراف ، الآية رقم ٥٦ ، وغيرها فليلاحظ إذا اتحد واحد والمعنى يدور في الغالب حول المحافظة على النظام الكوني بتوازنه ونواميسه الدقيقة .

أو يغـرس غرسـاً فـيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به أجر) [١] ، ويقول صلى الله عليه وسلـم (إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة (شجرة صغيرة أو شتلة) فاستطاع أن لا تقوم الساعة حتى يغرسها فليغرسها) [٢] ويقابل ذلك الأجر في الدنيا والآخرة ، وهذا يوجد بيئة زراعية نظيفة .

(٢) مجموعـة الأحاديـث التي تحث على الرفق بالحيوان ، وحمايته والنهي عن قتله لغير منفعة مرجوة ، ورحمـة مـن تقـرر نفعه لبني الإنسان كبهيمة الأنعام ، فقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن حبس الـبهائم حـتى تموت ، وقد دخلت امرأة النار بسبب هرة حبستها فهلكت ، وأمر صلى الله عليه وسلم بحسن معاملة الحيوانات النافعة ، والاهتمام بها ، كما نهى صلى الله عليه وسلم عن قتل أربعة من الدواب النحلة والنملة والهدد والصُّرد [٣] .

(٣) مجموعـة الأحاديـث التي تنبه وتحث على المحافظة على البيئة ، فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسـلم عـن تلويث الماء بالبول أو البراز ، سواء كان ذلك الماء راكداً أم جارياً ، ويدخل في ذلك سائر ملوثات المياه في العصر الحاضر التي تضر بالإنسان وبغيره من الكائنات والثروات المائية . إذ التلوث [٤] المـائي من أخطر أنواع الملوثات في العصر الحاضر ، كما نبه صلى الله عليه وسلم بضرورة حفظ الأطعمة والأشـربة كي لا تتسمم ، وأمر بالحجر الصحي حتى لا تنتشر الأمراض المعدية والأوبئة ، وقال صلى الله عليه وسلم : (إذا كان الطاعون ببلد فلا تخرجوا منها ولا تدخلوا إليها) [٥] وينسحب ذلك على سائر الأمـراض المعديـة ، وعدَّ الاهتمام بالطرق ونظافتها من قبيل الصدقة فقال صلى الله عليه وسلم (إماطة الأذى عن الطريق صدقة) [٦] .

ثالثاً : الآثار : تتجسد هذه الآثار بصورة أشد وضوحاً لدى الخليفة الراشد الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقد نستطيع تصنيف وتوصيف فكرة في المجال البيئي على النحو التالي :-

(١) حـث عمـر الدائم على النظافة عموماً من الأفراد إلى المنازل ، إلى إزالة القمامات لتحقيق النظافة العامـة . ففـي الـنظافة الشخصية يقول عمر رضي الله عنه : (إني لأحب أن أنظر إلى القارئ أبيض الثيـاب) [٧] وكان يأمر بتنظيف الدور والمنازل ويقول : (أيها الناس أصلحوا مثاويكم) [٨] وطلب

---

(١) مسلم ، صحيح مسلم ، جـ٣ ، ص ١١٨٩ ، حديث رقم ١٥٥٣ .

(٢) البخاري ، الأدب المفرد ، ص ١٨٦ .

(٣) البخاري ، الأدب المفرد ، ص ٨٨ .

(٤) ينظر إلى التلوث على اعتباره نوعين مادي يشمل تلوث الهواء والماء والتربة والفضاء ، وغير مادي يشمل الضوضاء .

(٥ ، ٦) النووي،رياض الصالحين ،بتحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة : بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٤٠٦هـ ، ص ٩٨.

(٧) الإمام مالك الموطأ ، جـ٢ ، ص ٩١ .

(٨) الإمام أحمد ، المسند ، حديث رقم ٢٦٣ .

مـــن أهـــل مكـــة أن يقمموا أفنيتهم [١] . لأن في توجيهاته تلك محافظة على البيئة بعامة ، وعلى منع تلوث الماء والهواء والتربة بخاصة .

(٢) حفاظـــاً على سلامة البيئة ومنع انتشار الجراثيم والميكروبات والأمراض المعدية طبق عمر رضي الله عنه ما يشبه الحجر الصحي . فقد رأى امرأة مجذومة تطوف بالبيت فقال لها : (يا أمة الله لا تؤذي الناس لو جلست في بيتك فجلست) [٢] .

(٣) أشـــرف عمر رضي الله عنه بنفسه على تخطيط المدن الجديدة في فتوح المسلمين ، وقد حرص على استيفاء تلك المدن وفق مخططات عمرانية وشروط بيئية ملائمة ، كتوفر الماء والهواء النقي والتربة الصالحة والمـــراعي ، وكـــان يقـــول إن العرب كالإبل لا يصلحها إلا ما يصلح الإبل [٣] ، وعندما قدمت وفود القادســـية ورأى تغـــير ألوانهم كتب إلى سعد رضي الله عنه : نبئني ما الذي غير ألوان العرب ولحومهم ، فكتب إليه سعد أن الذي غيرهم ، وخومه البلاد فكتب إليه عمر أن العرب لا يصلحها إلا ما أصلح البعير والشاة ، فأبعث سلمان وحذيفة فليرتادا منزلاً بريئاً بحرياً [٤] .

(٤) مكافحة تلوث الطرقات بماء ملوث أو خلافه ، أو وضع أسمدة نجسة في التربة ، أو ما يصيب التربة بأضـــرار كبيرة كما هو حال عصرنا الحاضر من دفن النفايات الطبية والنووية وغيرها ، فقد أمر العباس بـــتحويل ماء ميزابه إلى داره لأنه يضر المارة ، ونهى رجلاً يزرع أرضاً له من استخدام أسمدة نجسة [٥] ، وكان عمر يكري أرضه ويشترط ألا يدمَّنْ (يسمَّد) بقذارة [٦] .

رابعاً : القواعد الفقهية : تعد القواعد الفقهية مما يستأنس به عند محاولة إثبات الدليل في قضية معينة ، وهي تهدف إلى تحقيق المصالح ودرء المفاسد ويمكن هنا أن نعطي أمثلة لمجموعة من القواعد الفقهية التي تنطبق على موضوعنا ، دون دخول في تطبيقاتها المختلفة ، لأن ذلك خارج عن مجال بحثنا ، ومن هذه القواعد ؛ درء المفاسد مقدم على جلب المصالح – الضرر يزال – والضرر الأشد يزال بالضرر الأخف – الضرر يزال بمثله – الضرر يدفع بقدر الإمكان – الضرورات تقدر بقدرها – الضرورات تبيح المحظورات – يختـــار أهون الشرين وأخف الضررين – يضاف الفعل إلى الفاعل لا الآمر ما لم يكن مجبراً – وتصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة .

ويـــندرج موضـــوع البيئة وحمايتها ضمن كثير من القواعد السابقة ،ويرتبط أكثر بقاعدة (درء المفاسد مقدم على جلب المنافع) لأنها مدخل يمكن أن يبنى عليه الكثير من الأحكام المتعلقة بقضايا البيئة ، وهي من ضمن القواعد الفقهية الهامة وفي هذا يقول الإمام العز بن عبد السلام – رحمه الله – : (معظم

---

(١) الترمذي ، سنن الترمذي ، حديث رقم ٢٧٩٩ .

(٢ ، ٣) الإمام مالك ، الموطأ ، جـــ١ ، ص ٤٢٤ .

(٤ ، ٥ ، ٦) الطبري ، تاريخ الرسل والملوك ، جـــ ٥ ، ص ١٢ .

أن تحصيل المصالح المحظة ، ودرء المفاسد المحظة عن نفس الإنسان وعن غيره محمود حسن ، وأن تقديم أرجح المصالح فأرجحها محمود حسن ، وأن درء أفسد المفاسد فأفسدها محمود حسن ، وأن تقديم المصالح الراجحة على المفاسد المرجوحة محمود حسن .وأن درء المفاسد الراجحة على المصالح المرجوحة محمود حسن : وأتفق الحكماء على ذلك) [١] ويقول أيضاً : (الاعتماد في جلب معظم مصالح الدارين ، ودرء مفاسدهما على ما يظهر في الظنون . وللدارين مصالح إذا فاتت فسد أمرها . ومفاسد إذا تحققت هلك أهلها ؛ وتحصيل معظم هذه المصالح يتعاطى أسبابها مظنون غير مقطوع به) [٢].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – : (إذا تعارضت المصالح والمفاسد ، والحسنات والسيئات ، أو تزاحمت ، فإنه يجب ترجيح الراجح منها ، فيما إذا ازدحمت المصالح والمفاسد ، فإن الأمر والنهي وإن كان متضمناً لتحصيل مصلحة ودفع مفسدة فينظر في المعارض له ، فإن كان الذي يفوت من المصالح أو يحصل من المفاسد أكثر لم يكن مأموراً به ، بل يكون محرماً إذا كانت مفسدته أكثر من مصلحته ، لكن اعتبار مقادير المصالح والمفاسد هو بميزان الشريعة ، فمتى قدر الإنسان على اتباع النصوص لم يعدل عنها ، وإلا اجتهد برأيه لمعرفة الأشباه والنظائر) [٣].

إن أمور البيئة وقضاياهاوتحصيلها والاهتمام بها من قبيل المصالح وتعطيلها والخروج بها عن مضامين خلقها إفساد لها . والله بنى الدين والدنيا على تحصيل المصالح التي يستطيع الإنسان معها القيام بتكاليفه ، ومن بينها معطيات النظام البيئي ومكوناته ؛ إذ هي من أولى الأشياء في طلب تحقيق الحماية لها لانسجام ذلك مع المصالح عموماً . يقول الإمام العز : (إذا اجتمعت مصالح ومفاسد فإن أمكن تحصيل المصالح ودرء المفاسد فعلنا ذلك لقوله سبحانه : { فاتقوا الله ما استطعتم } وإن تعذر الدرء والتحصيل فإن كانت المفسدة أعظم من المصلحة درأنا المفسدة ولا نبالي بفوات المصلحة) [٤].

المطلب الثالث

مكونات (عناصر) النظام البيئي

يقصد بمكونات النظام البيئي ما اشتمل عليه الكون من عناصر تمس الإنسان وحياته مباشرة ، وتعد أمراً لازماً لوجوده من عدمه من ماء وهواء وتربة ، يؤثر فيها ويتأثر بها ، وعليه يجب أن يكون ذلك الاتصال إيجاباً لا سلباً ، وللأهمية التي لا تحتاج إلى مزيد جهد ، فإن البحث سيتجه إلى تأصيل وتحليل عناصر النظام البيئي بما يناسب الموضوع ويعمق دراسته .

(٢،١) الإمام عز الدين بن عبد السلام،قواعد الأحكام في مصالح الأنام،دار الكتب العلمية:بيروت،بدون رقم أو تاريخ جـ١،ص ٣،٤.

(٣) الإمام ابن تيمية،الفتاوى،جمع وتحقيق:عبد الرحمن القاسم وابنه محمد:الرياض،مطابع الرياض،بدون رقم أو تاريخ،جـ٢٨،ص ٢٩.

(٤) الإمام عز الدين بن عبد السلام ، قواعد الأحكام ، جـ١ ، ص ٨٣ ، مرجع سابق .

أولاً : الماء : أصل الحياة وعنصرها الرئيسي . قال تعالى:{وجعلنا من الماء كل شيء حي} [1] فالإنسان والحيوان والنبات ، وكافة الكائنات الأخرى التي نعلمها والتي لا نعلمها يرتبط وجودها واستمرار حياتها ، وقيامها بوظائفها المختلفة بتوفر الماء من عدمه . قال سبحانه : { وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها } [2] ويقول تعالى : { وهو الذي أنزل من السماء ماءً فأخرجنا به نبات كل شيء } [3] ، فضلاً عن أهميته القصوى في حياة بعض الكائنات ذات الوظائف والأدوار المختلفة في عمارة هذا الكون لقوله تعالى : { وهو الذي يسيركم في البر والبحر } [4] وفي توافر الثروات البحرية وأهميتها عموماً يقول جل وعلا : { وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحماً طرياً وتستخرجوا منه حلية تلبسونها وترى الفلك مواخر فيه ولتبتغوا من فضله } [5] ويرتبط بالماء عموماً وظيفة غاية في الأهمية متممة لقيام الإنسان بعبادة الله تعالى على الوجه الأكمل ، وهي تطهير البدن والملبس من الأوساخ والنجاسات المختلفة يقول تعالى : { وأنزلنا من السماء ماءً طهوراً } [6] ويقول تعالى : { ويترل عليكم من السماء ماءً ليطهركم به } [7] .

ولا يقف الأمر عندما قدمنا بل يجب الاهتمام والعناية والمحافظة على الماء خصوصاً في الأنهار والعيون والآبار والبحار والمحيطات وما شابهها ، وبالثروات المائية كالأسماك واللؤلؤ والمرجان والكائنات المائية الأخرى وصيانتها بما يوائم دورها وطبيعة وظيفتها ، وبما يوافق مقتضيات التسخير وتذليل الكون للاستفادة المثلى منه لكافة بني البشر .

ويطال الخلل هذا العنصر الهام ، بالهدر والإسراف والتلويث ، بتصريف مخلفات المصانع التي تطرح منتجات وسلع مختلفة هادفة إلى الربح وتعظيمه ، إلى مصبات الأنهار والبحار والمحيطات ، بما يقتضي إفساد طبيعة المياه وتوازنها ومكوناتها ، والقضاء على ما قد يحتمل من ثروات مائية بها ، وهروباً من دفع المزيد من التكاليف المرتبطة بالإنتاج .

إن المحافظة على هذا العنصر الهام أساس المحافظة على الحياة بأشكالها المختلفة ، وتعطيله عن القيام بوظائفه السابقة هو تعطيل للحياة عامة ، وهذا الفعل الضار من قبيل الحرام الذي يثاب تاركه ويعاقب

---

(١) سورة الأنبياء ، الآية رقم ٣٠ .

(٢) سورة البقرة ، الآية رقم ١٦٤ .

(٣) سورة الأنعام ، الآية رقم ٩٩ .

(٤) سورة يونس ، الآية رقم ٢٢ .

(٥) سورة النحل ، الآية رقم ١٤ .

(٦) سورة الفرقان ، الآية رقم ٤٨ .

(٧) سورة الأنفال ، الآية رقم ١١ .

الله مـــن الأموال المشتركة والمباحات العامة ، فهو حق شائع والانتفاع به للناس جميعـــاً . قـــال تعـــالى : { ونبئهم أن الماء قسمة بينهم } [1] وقـــال صـــلى الله عليـــه وسلـــم : (المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكلأ والنار) [2] .

وعليه فالماء ركن أساسي من الأركان التي تهيئ الظروف الملائمة للحياة واستمرارها ؛ فهو المصدر والمكـــون الرئيســـي الذي يدخل في تركيب كل شيء في الكرة الأرضية ، وفق المفاهيم العلمية الحديثة ، ذلك أن الهيدروجين الذي يشكل ثلثي تركيب الماء حجماً هو أساس كل العناصر ، والأصل الذي تولدت مـــنه فالحـــياة بـــدأت بالمـــاء وتستمر به وتنتفي بعدمه ، وتتشكل منه كل خلية من خلايا الكائنات الحية والوسط الذي تعيش فيه [3] .

والمـــاء أكثر مادة منفردة موجودة في الغلاف الحيوي ويغطي $\frac{7}{10}$ من الكرة الأرضية ، وتشكـــل المحـــيطات والبحار المستودع الرئيسي للماء ، فهي تحتوي ٩٧ % من مجموع المحيط المائي ؛ أي أن الجزء الأعظـــم من الماء يكون مالحاً لا يصلح بحال لاستخدام الإنسان ، أو المساهمة في عمليات التنمية الزراعية والصـــناعية وخلافـــه ، و ٣ % فقط مياه عذبة ، إلا أن حوالي ٧٥ % من تلك المياه متجمدة ، والجزء الـــباقي الـــذي يقدر بحوالي ١ % من مجموع الماء في الكرة الأرضية عذب ، بدرجات متفاوتة ، ويصلح لاســـتعمالات الإنســـان ، والمســـاهمة في نشـــاطاته الزراعية والصناعية ، ويوجد عشر المـــاء الصـــالح للاستعمـــال الآدمـــي أي ١, % من ماء الكرة الأرضية في الأنهار والبحيرات ، بينما ستـــة أعشـــار أو ٦ , % من ماء الكرة الأرضية في أحواض مائية جوفية ، تتفجر أحياناً على شكل ينابيع ، أو يوصل إليها بحفـــر الآبار وبعضها محصور في خزانات مائية بعيدة عن السطح ، وتتوزع الثلاثة أعشار الباقية أو ٣، % من الماء بين ماء المطر المتحلل للتربة ، أو الداخل في تركيب أجسام الكائنات الحية ، أو الموجود على هيئة بـــخار في الجـــو [4] .

ويشير تقرير للبنك الدولي أن أكثر من مليار شخص في جميع أنحاء العالم يفتقرون إلى المياه الآمنة ، (٢٧٠) مليون منهم في المناطق الحضرية . و (٩٠٠) مليون تقريباً في المناطق الريفية جميعهم في الغالب يعيشون في ظل اقتصاديات ذات دخول منخفضة أو متوسطة . كما أن أكثر من (٤٣٠) مليون شخص

---

(١) سورة القمر ، الآية رقم ٢٨ .

(٢) أبـــو داود ، سنن أبو داود ، دار الحديث : بيروت ، طـــ١ ، ١٣٤٩ هـــ ، جـــ٣ ، ص ٧٥ ، كتاب البيوع والإجارات ، باب في منع الماء ، حديث رقم ٣٤٧٧ .

(٣) رشيد الحمد ، ومحمد سعيد ، البيئة ومشكلاتها ، مرجع سابق ، ص ٣٨ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٣٩ ، ٤٤ .

يعيشـــون في بلـــدان تعاني من ضغط المياه (أقل من ١٧٠٠ متر مكعب) من المياه العذبة للفرد الواحد ، ويواجهون ندرة في المياه أقل من (١٠٠٠ متر مكعب) للفرد ، وقد يزيد نصيب العالم من السكان الذين يعانون من ضغط المياه بمعدل خمسة أضعاف مع حلول عام ٢٠٥٠م [١] ، ولنقص المياه تأثير سلبي بصورة خاصة على الزراعة التي تحظى بـــ(٧٠ – ٨٠ %) من جميع المياه العذبة المتاحة في العالم [٢] .

إن وفـــرة المياه وجودتها أمرين في غاية الأهمية بالنسبة للنمو الاقتصادي والتنمية ، ولبقاء النظامين المـــائي والـــبري ، لقد أخذت حصة كل فرد من موارد المياه في العالم في التناقص ، حيث انخفضت بواقع الثلـــث عمـــا كانت عليه منذ خمسة وعشرون عاماً حوالي (١٩٧٣م) ، ومن المتوقع أن تؤدي الزيادة السكانية ، والنشاط الاقتصادي إلى تعزيز الطلب على المياه المر الذي يعرض الكثير من البلدان إلى المعاناة مـــن ضـــغط المياه [٣] ، ولذلك نتائج رئيسية وعواقب إقليمية وعالمية تعمل على زيادة احتمال حدوث منازعات على المياه ، بسبب حتمية الجغرافيا [٤] .

كـــل مـــا سبق يجسد حجم المشكلة ، وأهمية الماء ، ويدلل على أن الماء العذب الصالح للشرب ، والحـــياة على اليابسة ، قليل إلى حد كبير ، بالرغم من وفرة المياه بعامة في الكرة الأرضية ، بما يلقى على الإنســـان عبئاً كبيراً في أي زمان ومكان بضرورة ترشيده ، وزيادة مصادره ، وحسن استخدامه ، وتجنيبه التلوث ، ومسبباته والهدر والضياع ؛ لأنه الوسط الذي تجري فيه العمليات الحيوية التي بدونها تنهار الحياة وتتصدع ، فهو إذن مكون رئيسي من مكونات البيئة لا يمكن الاستغناء عنه لبقاء الحياة واستمرارها ، وما يرتبط بذلك من نشاطات بشرية واقتصادية زراعية وصناعية وخدمية وغيرها [٥] .

وعليه وجبت العناية به أشد عناية ، والبعد عن كل ما يفسد دوره في توازن النظام البيئي معجزة الله الخـــالدة ، وتحفل الشريعة الإسلامية بالكثير من النصوص الداعية إلى المحافظة على الماء ومنع تلويثه ، لأن توفـــره بالكم والكيف المناسبين ضرورة حياتية – كما قدمنا – ويحقق الرفاهية الاقتصادية الاجتماعية للدول والأفراد خاصة مع التزايد المستمر والتراكمي لمعدلات استهلاك الماء على مر الزمان ، ولندرة الماء رغـــم أنـــه من الموارد المتجددة ، وفي جماع ما سبق يقـــول سبحانـــه : { كلوا واشربوا من رزق الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين } [٦] ويقول صلى الله عليه وسلم : (لا يبـــولن أحـــدكم في الماء الراكد ثم

---

(١) البنك الدولي ، مؤشرات التنمية في العالم ١٩٩٩م ، ص ١١٨ ، مرجع سابق .

(٢) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ٩٩ – ٢٠٠٠م ، ص ٢٩ ، مرجع سابق .

(٣) البنك الدولي ، مؤشرات التنمية في العالم ١٩٩٩م ، ص ١١٩ ، مرجع سابق .

(٤) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ٩٩ – ٢٠٠٠م ، ص ٢٩ ، مرجع سابق .

(٥) رشيد الحمد ، ومحمد سعيد ، البيئة ومشكلاتها ، مرجع سابق ، ص ٣٩ ، ٤٤ .

(٦) سورة البقرة ، الآية رقم ٢٦١ .

يغتسل بـــه) [1] ويقول صلى الله عليه وسلم : (اتقوا الملاعن الثلاث ود در منها البراز في الموارد) [2] والمـــاء من أخص الموارد وأهمها ، وعليه يمنع تصريف مياه المجاري وما شاكلها إلى المياه الصالحة لأنها سبب رئيســـي لإحداث التلوث ، واستهلاك الأوكسجين الذائب في الماء بما يؤثر على الثروات المختلفة ، ويتم تلويـــث المـــياه إما عن طريق الصرف الصحي ، أو الزراعي أو الصناعي أو بالنفايات المترلية ، أو التلوث الناتج من عمليات النقل والكشف عن البترول في البحار [3][4] .

ثانياً : الهواء : ذو دور هام جداً في قيام الحياة الإنسانية والمحافظة عليها ، ولا تقل أهميته بحال عن أهمـــية المـــاء ، غير أن له وظائف تخصه ، قد لا يلاحظها الإنسان بالدرجة الكافية ، إلا أنها من ضمن أهم الوظـــائف ، التي أودعها الله في الهواء وجاءت مدلولاتها في التنـــزيل العزيز ، فهي بشرى ورحمة وأمان ، قال سبحانه : { وهو الذي يرسل الرياح بشرى بين يدي رحمته } [5] وقال تعالى : { ومن آياته أن يرسل الـــرياح مبشرات } [6] وقوله : { والله الذي أرسل الرياح فتثير سحاباً فسقناه إلى بلد ميت } [7] . وهي عذاب وانتقام للعاصين قال تعالى : { وأما عاد فأهلكوا بريح صَرْصَرٍ عاتيه } [8] وقال سبحانه : { كمثل ريح فيها صر أصابت حرث قوم ظلموا أنفسهم فأهلكته } [9] وقال سبحانه : { فيرسل عليكم قاصفاً من الـــريح فـــيغرقكم بمـــا كفرتم } [10] ، وهي من ضمن أهم وسائل التلقيح قال تعالى : { وأرسلنا الرياح لواقـــح } [11] . ولها وظيفة هامة تعاضد غيرها من مخلوقات الله للتفكر والتدبر وإبراز الأدلة على عظمته قال تعالى : { إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع

---

(١) ابن الأثير الجزري ، جامع الأصول في أحاديث الرسول ، دار الفكر : بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـــ ، جـــ٧ ، ص ٦٦ .

(٢) المرجع نفسه ، جـــ ٧ ، ص ١١٦ .

(٣) د . رفعـــت خليل ، الآثار البيئية للمشروعات التنموية ، البنك الإسلامي للتنمية ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب : حدة ، ندوة منعقدة في عمان من ١٩ – ٢٣ / ١٢ / ١٤١٤ هـــ ص ٣٠٣ .

(٤) للتفصـــيل حول ملكية المياه وأنواعها أنظر د . عبد السلام العبادي ، الملكية في الشريعة الإسلامية ، دار الأقصى : عمان ، بدون رقم طبعة ، ١٩٧٤م ، جـــ ١ ، ص ٣٦٠ وما بعدها .

(٥) سورة الأعراف ، الآية رقم ٥٧ .

(٦) سورة الروم ، الآية رقم ٤٦ .

(٧) سورة فاطر ، الآية رقم ٩ .

(٨) سورة الحاقة ، الآية رقم ٦ .

(٩) سورة آل عمران ، الآية رقم ١١٧ .

(١٠) سورة الإسراء ، الآية رقم ٦٩ .

(١١) سورة الحجر ، الآية رقم ٢٢ .

الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون } [١].

والهـــواء مخلـــوط يشـــمل كل المكونات الغازية للجو [٢]، بما في ذلك بخار الماء وما يعلق بها ، وتشـــكل طبقة التروبوسفير تجانساً ينبئ بعظمة الله فيمثل غاز النيتروجين (٧٨ , ٠٧٤ %) منها وغاز الأوكسجين (٢٠ , ٩٤٦ %) وغاز ثاني أكسيد الكربون (٣٣ %) إلى جانب غازات أخرى بنسب متفاوتة ، إلا أن ما سبق الأهم في تشكيل الغلاف الحيوي [٣].

عـــلى أن الأمور الداخلة في تلويث الهواء كثيرة منها ، الغبار العالق في الهواء الذي تحمله الرياح والعواصـــف مـــن المناطق الجافة ، ومنها النشاطات البشرية في شكل صناعي أو زراعي أو تجاري ، ومنها مصادر طبيعية تتمثل في الرماد المتخلف عن أضرار الشهب والنيازك ، وملح الطعام من البحار والمحيطات ، وبعـــض الغازات المنبعثة من البراكين عند ثورانها ، وحبوب لقاح النباتات الزهرية ، والأحياء الدقيقة من بكـــتيريا وفيروســـات وجراثـــيم يحملها لخفتها ، وهو عالم واسع يؤثر فينا ونؤثر فيه ، ومن الأهمية بمكان المحافظـــة عليـــه [٤].

ومـــن الجدير ذكره أن جو الأرض يمثل نظاماً إلهياً دقيقاً ومتوازناً يتم معه امتصاص كافة الغازات والأبخـــرة المتولدة من مصادر طبيعية وغير طبيعية ، ومن خلال التفاعلات الحيوية المختلفة ، ويظل تركيبه ثابت ، ويحتفظ بحالة التوازن الطبيعية ، ويتعرض الهواء لنوعين من الملوثات [٥]:-

(١) طبيعـــية : مـــثل :- الـــبراكين ، حرائق الغابات - العواصف الترابية - تحلل النباتات - التلوث بالكائنات الحية الدقيقة والميكروبات .

(٢) إنســـانية : مـــثل :- وســـائل النقل - النفايات المترلية - الأتربة والغازات من صناعة الإسمنت ، والحديد والصلب ، والصناعات البتروكيماوية ، والموارد الغذائية ، والأسمدة ، والألمنيوم ، والمنسوجات ، ومحطات القوة المحركة .

وجدير بالذكر أن الفحم لازال يسيطر على توليد الطاقة الكهربائية في العالم ، ففي عام ١٩٩٦م ، بلغت مســـاهمة الفحـــم في تولـــيد الطاقة في اقتصاديات الدخل المنخفض (٤٨%) ، وفي اقتصاديات الدخل المتوسط (٣٧ %) ، وفي اقتصاديات الدخل المرتفع (٣٨ %) في نفس الفترة ، ومعلوم أن حرق

---

(١) سورة البقرة ، الآية رقم ١٦٤ .

(٢) تشمل تلك المكونات كل دورة النيتروجين ، ودورة الأكسجين ، ودورة الكربون ، والطاقة الشمسية .

(٣) رشيد الحمد ومحمد سعيد ، البيئة ومشكلاتها ، مرجع سابق ، ص ٥٠ .

(٤) رشيد الحمد ومحمد سعيد ، البيئة ومشكلاتها ، مرجع سابق ، ص ٥٠ .

(٥) د . رفعت حليل ، الآثار البيئية للمشروعات التنموية ، مرجع سابق ص ٣٠٣ .

الكـــربون في الجو إلى نقص النـاتج المحلي للبلدان النامية بما يقدر بـــ(٩ %) بالمقارنة بـــ(١،٥ %) من النـاتج المحلي في الاقتصاديات الصناعية [٢] .

إن الـــدول الصـــناعية تتحمل مسئولية رئيسية عن المستوى الحالي من غازات الدفيئة الناتج عن نشـــاط البشـــر في الغلاف الجوي ، كما أن التصنيع ، والتحضر ، والأعداد المتزايدة من السيارات على مســـتوى العـــالم ، أدى إلى مزيد من انبعاث الغازات ذات الإضرار بالهواء [٣] . ولو ألغت أوربا الغربية واليابان دعمهما لإنتاج الفحم وقيودهما على استيراد الفحم الأجنبي بحلول ٢٠٠٥م لانخفضت الانبعاثات العالمـــية لثاني أكسيد الكربون بنسبة (٥ %) . ولو زادت الدول النامية الرئيسية في نفس الوقت سعر الفحـــم إلى مستوى السوق سيكون الأثر الإجمالي انخفاض الانبعاثات العالمية بنسبة (٨ %) [٤] ، فلقد تطـــور انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون من (١٣٦٤٠) مليون طن متري عام ١٩٨٠م ، إلى (٢٢٦٥٣) مليون طن متري عام ١٩٩٦م . وتطورت نصيب الفـــرد مـــن تلك الانبعاثات مـــن (٣،٤ %) إلـــى (٤ %) في نفس الفترة [٥] .

إن التعرض لتلوث الهواء هو التهديد البيئي الأكبر لمصلحة الإنسان في الكثير من مدن العالم ، كما أن دخـــان الشـــتاء المكون من السخام والتراب ، وثاني أكسيد الكبريت طالما صاحبه تزايد في الوفيات ، ويسهم التعرض الطويل لمستويات مرتفعة من السخام والجزئيات الصغيرة في الهواء في تفاقم أمراض الجهاز التنفسي المزمن وأمراض القلب ، وتلوث الشوائب الدقيقة سواء بمفرده أو بمصاحبة ثاني أكسيد الكبريت يـــؤدي إلى وجـــود عـــبء ضخم على الصحة يحدث (٥٠٠ ألف) حالة وفاة مبكرة على الأقل ، كما يضـــيف بـــين (٤ إلى ٥) ملايين حالة جديدة سنوياً من التهاب الشعب المزمن عام ١٩٩٢م . وتؤدي انـــبعاثات ثاني أكسيد الكبريت ، وأكاسيد النيتروجين إلى الترسيب من الأمطار الحمضية ، وإلى مركبات حمضية أخرى عبر مسافات شاسعة غالباً أكثر من (١٠٠٠) كيلو متر من مصدرها ، وله آثار ضارة على الـــتربة فيعمل على اختلال التوازن الكيميائي فيها ، ويستنـــزف المعادن ، والمواد المعدنية شديدة الأهمية للنبات والشجر [٦] .

وكمـــا هـــو معلوم ينشأ عن المشروعات التنموية ذات الأهداف المختلفة أضرار بيئية عدة منها ، تلـــك الـــتي تتلازم وإفساد الهواء ؛ كالمرافق المرتبطة بالمصانع والمطاعم والأفران وما شاكلها ، وعليه وبما يوازي قضايا التسخير والاستخلاف ، ولكثرة التوجيهات الشرعية ، وجب على الإنسان أياً كان المحافظة

---

(١) البنك الدولي ، مؤشرات التنمية في العالم ١٩٩٩م ، ص ١٥٥ ، مرجع سابق .

(٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ٩٩ – ٢٠٠٠م ، ص ٨٧ – ٨٨ ، مرجع سابق .

(٦) البنك الدولي ، مؤشرات التنمية في العلم ١٩٩٩م ، ص ١٦٨ ، مرجع سابق .

على بيئة صحية نظيفة تعين على ممارسة أدوار الخلافة المتعددة وعلى رأسها تحقيق العبادة ونشر الدين ، أما مخالفة ذلك والإفساد وإلحاق الأضرار – بمبة الله – لخلقه ونعمة من نعم الله التي لا تعد ولا تحصى فأمور ممنوعة ، بل يجب أن يتوازى التوطن والتوطين وتخطيط المشروعات التنموية مع العناية الشديدة بالبيئة ، وأن يُضمن ذلك في صميم دراسات الجدوى الاقتصادية المبدئية والتفصيلية ، بحيث يصبح المعيار البيئي على قائمة معايير اختيار المشروعات المختلفة والمفاضلة بينها ، لما يمارسه الهواء من وظائف حيوية واجتماعية تحتم المحافظة عليها نقياً خالصاً من الشوائب المختلفة ففي ذلك محافظة على الحياة نفسها ، وتحقيق لمقاصد الشارع ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، وما يؤدي إلى تلويثه ، أو إبطال وظيفته ، أو تعطيلها إبطال لحكمة الله في خلقه ، وعرقلة لقيام الإنسان بوظيفة الاستخلاف ، ومن ثم الإعمار والتنمية ، وإذا ما تركنا أثر نشاطاتنا الإنسانية في حدودها الدنيا ، بحيث لا تؤثر في تغيير النسب الطبيعية لمكونات الهواء ، فإننا نلاحظ دورات محكمة التنظيم تحفظ للهواء نقاءه واتزانه وطبيعته .

ولعلماء الإسلام في المحافظة على بيئة نظيفة خالية من التلوث موقف ينسجم مع حرص الإسلام على كل ما هو صالح للإنسان ، ومنع كل ما هو ملحق بالكون الفساد ، فأدخلوا تحت الضرر القائم التلوث الهوائي ، ورأوا وقف الأنشطة المسببة للتلوث إذا نتج عنها حدوث إتلاف وضرر شديدين . مثل : دخان الحمامات ، وروائح المدابغ ، والأفران . وأبقوا على الأنشطة المسببة للتلوث إذا تضائل الضرر الناتج عنها مثل : مطابخ المنازل ، أو دخان المخابز والمطاعم ، أما ما استجد من أضرار شديدة فالقاعدة ضرورة إيقافه [1] .

ثالثاً : المحيط اليابس (اليابسة) : ويحتوي على الأرض وما في باطنها وما عليها وما حولها من موارد طبيعية مختلفة ، أو ما يطلق عليه مصطلح الثروة بالمعنى الاقتصادي ، وهي من المكونات الرئيسية للغلاف الحيوي ، ووفق هذا التحديد هي كل ما يستطيع الإنسان الاستفادة منه مما هو مكتنز في باطن الأرض ، أو منتج من جميع موجوداتها أو في السماء . من نبات وحيوان ومعادن ومياه وجماد ومناخ وموقع جغرافي وطاقة شمسية ، وطاقة رياح ، وما شاكلها بطريقة تفضي إلى إشباع الحاجات المشروعة وفق الضوابط الشرعية .

وبالرغم من تعدد محتويات الأرض ، واتساع مكنوناتها فيما نعلمه ، كالمعادن ، والتربة ، والثروات المختلفة ، إلا أن مالا نعلمه من تلك الموارد كثير جداً ، بما يضفي على الإنسان مزيداً من العناية بمعطيات البيئة من كائنات وخلافها .

---

(١) محمد عبد القادر الفقي ، البيئة ومشكلاتها وقضاياها وحمايتها من التلوث (رؤية إسلامية) مكتبة ابن سينا : القاهرة ، بدون رقم أو تاريخ ، ص ٤٩ .

[illegible] الضرورات الحيوية ، التي لا يستقيم الإنسان بدونها ممارسة أي نوع من أنواع الإنتاج ، وقد دعا الإسلام إلى استغلالها أفضل استغلال بالغرس ، أو الزرع ، أو البناء وخلافه . فقال سبحانه : { هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها } [1] أي طلب عمارتكم لها والطلب المطلق من الله يدل على الوجوب [2] ، وقال الجصاص : (ومنه الدلالة على وجوب عمارة الأرض للزراعة والغرس والأبنية) [3] . وقال صلى الله عليه وسلم : (ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة) [4] وقال أيضاً : (إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فاستطاع أن لا تقوم حتى يغرسها فليغرسها) [5] .

ولكمال الاستفادة من هذا العنصر الهام ، والمكون الرئيسي من مكونات الغلاف الحيوي شرع الإسلام عقود عدة منها : المغارسة والمزارعة والمساقاة وحث على إحياء الموات ، وأجاز إقطاع الموات ومنع التعطيل ضماناً لتحقق الفائدة ، والأمثلية في استخدام الموارد الاقتصادية بعامة ، وفي جميع ما تقدم ما يدل دلالة واضحة على عناية الإسلام الكبيرة بالبيئة ومعطياتها الأساسية ، فالزرع ، والغرس ، والبناء ، وتوخي الجانب الجمالي ، وجعل الهواء ، والتربة في أفضل حالاتها أمور حث عليها الإسلام ، ونهى عن التعدي بأية صورة .

والتربة [6] طبقة سطحية من القشرة الأرضية ، تدخل في نسيج الغلاف الحيوي ، تكونت مع الزمن بتأثير مجموعة من القوى والعوامل وهي بيئة صالحة لنمو النباتات تحصل منها على حاجتها من المعادن والماء ؛ وهي مورد متجدد يستثمره الإنسان في الزراعة التي يحصل منها على أنواع مختلفة من المواد الغذائية ، وأخرى تعد مواد أولية لصناعات تقوم عليها ، لذا وجب على الإنسان حمايتها من الانجراف ، وتغذيتها بالمخصبات ، وإروائها بالماء حسب حاجتها ، بحيث تمثل رعاية الإنسان للتربة جوهر اتجاهه [7] .

---

(١) سورة هود ، الآية رقم ٦١ .

(٢) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، جـ٩ ، ص ٥٩ .

(٣) الجصاص ، أحكام القرآن ، جـ٣ ، ص ١٦٥ .

(٤) البخاري بحاشية السندي كتاب الوكالة باب فضل الغرس جـ٢ ، ص ٤٥ ، مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب المساقاة ، باب فضل الغرس والزرع حديث رقم ١٥٥٣ .

(٥) الإمام أحمد ، المسند ، جـ٣ ، ص١٩١ .

(٦) يتم تلوث التربة من خلال مجموعة مسببات منها : المواد المشعة والتفجيرات النووية واستخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية في الزراعة ، والنفايات المنزلية والطبية والنفايات الصناعية والزراعية .

(٧) رشيد الحمد ، ومحمد سعيد ، البيئة ومشكلاتها ، مرجع سابق ، ص ٦٥ .

إن الأنشطة الزراعية تمد الدول النامية بالغذاء والعائد لكنها في نفس الوقت يمكن أن تضر بالموارد الطبيعية ، فأساليب الزراعة البدائية يمكنها أن تسبب أضراراً للتربة ، وفقدان الخصوبة ، والجهود المبذولة لزيادة الإنتاجية باستخدام الأسمدة الكيماوية ، والمبيدات ، والري المكثف لها تكاليف بيئية وتأثيرات سلبية على الصحة . كما أن الاستخدام الزائد للأسمدة الكيماوية يمكن أن يغير من كيماوية التربة ، والتسمم الناتج عن المبيدات الحشرية شائع في الدول النامية ، والري المسرف يدمر خصوبة التربة ، لذلك فإن الاستخدام الأمثل لمدخلات الإنتاج الزراعي يكون له نتائج بعيدة المدى في تأثيرها (١) .

على أن من ثروات الأرض المعادن أساس الصناعة ومدخلاتها حسب أهميتها النسبية ، يستثمرها الإنسان في شتى مجالات حياته ، وهي مصدر قوة الأمم وأساس التصنيع والمدنية الحديثة ، وهي موارد غير متجددة ، واستنزافها بطرق غير اقتصادية سيعمل بطريقة أو بأخرى على نضوبها (٢) ، فالمعادن ليست موارد يغترف منها الإنسان ما يحتاجه للصناعات المختلفة ، ولكنها مواد تدخل في بناء المادة الحية ؛ فالحديد وهو معدن يدخل في بناء هيموجلوبين الدم ونقصه يعني فقر الدم ، والكالسيوم معدن يدخل في بناء الأسنان والعظام ، وكذا ملح الطعام معدن لا نستغني عنه بدال في طعامنا ، لأنه يعمل على حفظ اتزان الماء في أجسامنا ، ونقصه يعمل على اختلال ذلك التوازن (٣) .

فضلاً عما سبق ؛ فإن للمعادن دور هام في قضايا البيئة لأنها توجد في الصخور التي تكون الجسم الصلب للكرة الأرضية ، ودورتها تبدأ بتفتيت الصخور بفعل عوامل التجوية ، وتُكون التربة الغنية بالأملاح المعدنية ، وعلاقتها بالبيئة علاقة واضحة مبنية على التوازن ، والرشادة في الاستخدام ، وتعدى الدور الأولي الذي يمكن أن تمارسه في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، ومنها إنتاج السلع والخدمات المختلفة وتوقف كافة الصناعات عليها ، لذا أحاطتها الشريعة الإسلامية بأحكام تخصها لأهميتها العظمى منها أنها ملكية مشتركة بين عامة البشر للاستفادة المثلى منها ، وتحقيق العدالة التوزيعية (٤) .

ويشير تقرير البنك الدولي أنه في عام ١٩٩٩م متأثر حوالي (٩٠٠) مليون نسمة فيما يقرب من (١٠٠) بلداً بالتصحر والجفاف . ويحلول عام ٢٠٢٥م سيتضاعف هذا الرقم ، وسيصيب التدهور ٢٥ % من أراضي الكرة الأرضية ، وسيزيد تدهور الأراضي وهو وثيق الصلة بقضايا التلوث ، والفقر ، واستخدام المياه ، والتنوع الإحيائي ، مع إفراط أعداد متزايدة من الناس في استخدام الأنظمة البيئية الهشة ، وبحلول منتصف عام ١٩٩٨م ، صدق ما يقرب من (١٥٠) بلداعلى اتفاقية الأمم المتحدة

---

(١) البنك الدولي ، مؤشرات التنمية الدولية ١٩٩٩م ، ص ٢٢٧ ، مرجع سابق .

(٢ ، ٣) رشيد أحمد ، ومحمد سعيد ، البيئة ومشكلاتها ، مرجع سابق ، ص ٦٥ .

(٤) للتفصيل حول المعادن وأحكامها الفقهية أنظر : د . عبد السلام العبادي ، الملكية في الشريعة الإسلامية ، مرجع سابق ، جـ١ ، ص ٣٦٠ وما بعدها

سليمة ؛ وهدف هذه الاتفاقية وضع برنامج مفصل لمقاومة التصحر ، وتحويل الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف إلى استراتيجية شاملة للتنمية بمساندة من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف (١) .

وجدير بالذكر أن ما سبق عرضه من معطيات النظام البيئي ، يمثل موارد اقتصادية درج النظام الاقتصادي على حسن استغلالها ، واستخدامها ، وتخصيصها التخصيص الأمثل ، وفق معايير الكفاءة الفنية ، وللاقتصاد الإسلامي في هذا الموضوع فكر خاص وحرص أكيد على الرشادة والاستفادة ولذا حرص على الموارد وكفل ذلك الحرص بسنن خاصة لاستغلالها نبين أهمها كما يلي : —

(١) مراعاة المنهج الرباني في الاستفادة من الموارد ، وحسن استغلالها في مجالات التنمية والإنتاج ، والاستخدام والصيانة والتوزيع والتبادل والاستهلاك ، من أهم الوسائل التي وضعها الله لتحقيق الهدف من الحياة بجملتها ، ويجب أن تستخدم في سبيل تدعيم المهمة الأساسية للإنسان في إعمار الأرض ، وأعمال الفكر ، والنظر ، والتفكير ، والتدبر والتأمل ، وما يستلزم ذلك من تطوير الأساليب التنموية والاستثمارية ووجوه الانتفاع وفق منهج الله ، وبما يحقق التناسق بين سائر الكائنات والانسجام بين معطيات الكون ، وبما يحقق المحافظة على البيئة قال تعالى : { والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل شيء موزون } (٢) .

(٢) النهي عن الإسراف في استهلاك الموارد ، وخاصة الماء حتى ولو كان الإنسان على نهر جارٍ ، لأنه أبرز مظاهر الترشيد في استخدام الموارد الطبيعية .

(٣) النهي عن إتلاف الأشجار ، أو تخريب العامر ، ويظهر هذا من وصية أبي بكر رضي الله عنه لقائده في فتوحات الشام ، إذ أوصاه بعشر خلال تتضافر جميعاً في تنقية البيئة وتخليص ملكيتها لله فقال : (لا تقتلن امرأة ولا صبياً ولا كبيراً هرماً ، ولا تقطعن شجراً مثمراً ولا نخلاً ولا تحرقها ، ولا تخربن عامراً ولا تبقرن شاةً ، ولا بقرة إلا لمأكلة ولا تجبن (ولا تفلل) (٣) .

(٤) يتم توجيه الموارد في الاقتصاد الإسلامي إلى إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان ، حسب إطار الأولويات الإسلامية ، ولتحقيق مقاصد الشرع .

(٥) ظهر مما سبق أن للموارد الاقتصادية طاقة استيعابية في حدود المضامين التي خلقها الله وسخرها لها ، ومن الضروري أن لا ترهق البيئة بأمور تحقق عكسية التوازن ، الذي خلق الله الكون في ضوئه وعلى هداه ، كاستنزاف الموارد في الاستثمار والإنتاج ، أو الإفراط في الاستهلاك ، أو عدم الاستغلال

---

(١) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٩ — ٢٠٠٠م ، ص ٨٨ ، مرجع سابق .

(٢) سورة الحجر ، الآية رقم ١٩ .

(٣) الشوكاني ، نيل الأوطار ، دار الحديث : القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ ، جـ٥ ، ص ٢٨٢ .

الأمثل للموارد البيئية ، التي جعلها الله للإنسان لتحفظ عليه حياته ، وتمكنه من القيام بالوظيفة المناطة به ، ومنها الدائم كالهواء والماء ، والمتجدد كالتربة والأحياء ، وغير المتجدد كالثروات المعدنية بأنواعها (١) .

(٦) أن يعامل كل مورد من الموارد الاقتصادية وفق ما سنه الله له بلوغاً إلى الكفاءة الاقتصادية في الاستفادة منه .

(٧) بذل الجهد اللازم لصيانة الموارد ، والاهتمام بها بما يفضي إلى الاستخدام الأمثل ، وتخطيط عمليات الانتفاع بها ليتسنى استثمارها أطول فترة ممكنة . وللإسلام منهجه المتميز في ذلك من خلال (٢) :-

(أ) تسخير الله تعالى لكل ما في الكون من نعم وخيرات وعلى الناس استخراجها والاستفادة منها .

(ب) أن الله سبحانه خلق الموارد ، بما يكفي حاجات الإنسان في كل مكان وزمان ، وبالكم والكيف المناسبين . قال تعالى : { وآتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها } (٣) وقال سبحانه : { وبارك فيها وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام سواءً للسائلين } (٤) وقال سبحانه : { والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل شيء موزون } (٥) .

(ج) نظم الإسلام الانتفاع بتلك الموارد بما يكفل عدم تبديدها ، ويضمن توظيفها لخير الإنسان ، ومصلحته ، وحماية بيئته التي يعيش فيها .

كما أن الإسلام نظم العلاقة بين الإنسان والبيئة ، وفق تكاملية فنية ، وارتباطات عضوية ، يمكن تحليلها كما يلي :-

(١) أنها علاقة مخلوق بمخلوق ، مخلوق مكرم بمخلوق مسخر ، علاقة انتفاع وتناسق وتكامل وانسجام لا علاقة دمار وصراع وإفساد واستعلاء ، ويتعدى هذا الأجيال الحاضرة إلى الماضية والآتية ، فينتفع كل جيل بمعطيات هذه البيئة ، دونما إخلال بمصالح الأجيال خاصة الآتية ، فلا إسراف ولا إفساد ولا تشويه ، وكلهم أمام ملكية حق الانتفاع سواء .

(٢) قيام تلك العلاقة على المسئولية ، والتعاون مع كافة المخلوقات في هذا الكون البالغ الإبداع والدقة ، فلا تعدي على حقوق تلك المخلوقات ، ولا عبث بها أو إهدار بعضها وإفناء البعض الآخر .

(٣) النهي عن الفساد عموماً يمثل قاعدة لتلك العلاقة ، فينهى الإسلام عن كافة النشاطات والتصرفات التي تعمل على الإفساد في الأرض وبأي شكل .

---

(١) د . محمد صابرين ، البيئة إطارها ومضامينها ، جمعية حماية البيئة - الكويت ، ١٩٨٣م ، ص ٢٩ .

(٢) د . عبد السلام العبادي ، مفهوم التنمية في الإسلام وأهدافها وأطرها ، بحث ضمن بحوث التنمية من منظور إسلامي (٢٧-٣٠/ ذي الحجة ١٤١١هـ) المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، البنك الإسلامي للتنمية : جدة ، ط٣ ، ص ٦٩١ .

(٣) سورة إبراهيم ، الآية رقم ٣٤ .

(٤) سورة فصلت ، الآية رقم ١٠ .

(٥) سورة الحجر ، الآية رقم ١٩ .

النظام البيئي وموارد البيئة ، فلا إفراط ولا تفريط ولا إسراف ولا تقتير ، فقد ثبت أن زيادة معدلات الاستهلاك العام ، يتناسب طردياً مع معدلات الرفاهية في العصر الحاضر ، ويتناسب عكسياً مع الاهتمام بالبيئة ، فبرزت مشكلات التلوث والتدهور البيئي ، واستنزاف الموارد .

(٥) تتضامن تلك العلاقة وتتوافق مع الاهتمام بالبيئة ، ومنع لفساد بأساليب عملية ، تتمثل في رعاية البيئة بالبناء والعمارة والغراس ، والتنمية والاستثمار والإنتاج ، وتقف العقود المرتبطة بالنشاط الزراعي فضلاً عن نظامي الإحياء والإقطاع ، دليل على المواقف الايجابية للإنسان مع بيئته ، ومحيطه الذي يعيشه فيه ، وفق تصور الإسلام الراقي في هذا المجال .

ولما سبق فإن علاقة الإنسان بالبيئة علاقة تأثر وتأثير ، ومحافظة وحماية وتدبير وصيانة ، وأمن وسلامة ، وتوازن واتزان ، تجعل كل منهما مكمل للدور الآخر ، ووظيفته في الخلق ، وتطبيق تعاليم الخالق بما يفضي إلى تحقيق منطقية وهدف الخالق من تلك المخلوقات تبارك . الله أحسن الخالقين .

المطلب الرابع
الإسلام والفكر البيئي والتنموي

للإسلام في قضايا البيئة قيماً متسامية ، وإشارات أكيدة نحو المحافظة عليها ، والاهتمام بها وصيانتها وحمايتها أشد حماية ، ينبع ذلك من أن البيئة تشمل مصطلح الثروة بعمومه ، كما قدمنا . وهناك تفاعل بين التنمية والبيئة وارتباط عضوي وثيق ، فالتنمية عليه إعداد الشيء ليكون صالحاً للانتفاع المناسب كتمهيد لتحقيق الإنتاج في مفهومه الاقتصادي العام ، فإذا حدث تجاوز أو تعدي في تلك العمليات المهدة للإنتاج نجم عن ذلك اختلال في النظام البيئي .

والإنسان أياً كان مطالب بالمحافظة على البيئة والعناية بها فهو يعيش ضمن معطياتها ، وينعم بخيراتها ويتنفس هوائها ، وقد بنى الحق تبارك وتعالى هذا الكون بجملته على التوازن ، الذي إن دل على شيء فإنما يدل على عظمة الخالق وقدرته وإبداعه ، تحقيقاً لمنافع الإنسان المختلفة كي يتسنى له القيام بالأدوار المناطة به في هذه الحياة الدنيا ، وعلى رأسها تحقيق العبادة الصحيحة لله وفق مبادئ الاستخلاف الإلهي .

وباستقراء الأدلة على الاهتمام بالتنمية والبيئة نجد الكثير ، بل أنها في الجانب التنموي أبلغ دلالة فالتنمية في حقيقتها الفنية والاستراتيجية عمل ، والعمل عنصر إنتاجي محترم في الاقتصاد الإسلامي وعبادة ، بل ومن أفضل ضروب العبادة ، يقول سبحانه في الاهتمام بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية : { هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها } (١) أي جعلكم عمارها وهو طلب مطلق يدل على الوجوب بمعاقبة التارك وإثابة الفاعل . وقوله سبحانه : { هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً

---

(١) سورة هود ، الآية رقم ٦١ .

فامشـوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور } [1] أي سهلة طائعة منقادة مسخرة لتستفيدوا منها أمثل استفادة في أمور معاشكم ومعادكم ، ويقول سبحانه : { فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله } [2] ويقول صلى الله عليه وسلم : (ما أكل ابن آدم طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده) [3] ويقول : (طلب الحلال فريضة بعد الفريضة) [4] إلى غير ذلك من النصوص ، ولتتميم الاستفادة حارب الإسلام كافة البواعث النفسية للبطالة بصورها وأشكالها المختلفة ، كالتوكل ، أو التبتل ، أو الاحتقار ، أو عدم توفر العمل في الوطن ، أو الأخذ من الزكاة . كما ضمن للعامل حقوق عدة مثل : حقه في العبادة ، والحصول على الأجر ، والحصول على ضرورياته ، وتوفير أسباب العيش الكريم والسعادة له ، وأملى عليه مجموعة من الواجبات تتمثل : في مراعاة الدقة والإتقان ، ومعرفة احتياجات العمل ومتطلباته قدر الإمكان ، ومحاسبة النفس ، وتنفيذ الشروط .

وفي مجال البيئة نجد الكثير من الأدلة على ضرورة الاهتمام بها من : القرآن ، والسنة ، والآثار ، والقواعد ثم ذكر طرفاً منها سابقاً ، نحث جميعاً على عدم إفساد معطياتها ، وتعمد الخروج بها عن وظيفتها وطبيعتها ، فذلك ضرب من التعدي الممنوع ، فعلينا الحفاظ على جوهر معطياتها لتحقق توازنها .

وتتميماً لما سبق فقد اقتضت حكمة الباري جل وعلا ، أن يكون كل ما خلقه وبثه سبحانه في هذا الكون من موارد اقتصادية بقدر لا يتجاوزه ، ويقوم بتحقيق الوظائف التي خلق الله الإنسان من أجلها ، دون زيادة أو نقصان إمعاناً في تحقيق التوازن الفني دون وكس أو شطط ، وفي ذلك يقول تعالى :{ والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل شيء موزون } [5] وقوله سبحانه : { وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم } [6] وقوله تعالى :{ إنا كل شيء خلقناه بقدر } [7] بما يشتمله ذلك من التنوع في الطبيعة ، والاختلاف في الوظيفة لرعاية الإنسان .

ولعل ما سبق يدحر خرافة الندرة التي بنيت عليها الاقتصاديات الوضعية خاصة الرأسمالية منها حول ندرة الموارد الاقتصادية على وجه الأرض ، بما أبرز حدوث المشكلة الاقتصادية ، وجهاد تلك النظم المتواصل ، لحسم الموائمة بين حاجات الإنسان المادية الفادحة في تلك المجتمعات ، وسياق الموارد الاقتصادية ، ويكرس من أن الإنسان جزء متميز من الكون المتكامل بقدرة الخالق ، ويحدد صلة الإنسان

---

(1) سورة الملك ، الآية رقم ١٥ .

(2) سورة الجمعة ، الآية رقم ١٠ .

(3) البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب البيوع ، باب كسب الرجل وعمله بيده ، جـ ٢ ، ص ٧٣٠ ، حديث رقم ١٩٦٦ .

(4) الطبراني ، المعجم الكبير ، تحقيق :حمدي السلفي ، مكتبة العلوم والحكم ، الموصل ،الطبعة الثانية ،١٤٠٤هـ ، جـ١٠ ،ص٧٤ .

(5) سورة الحجر ، الآية رقم ١٩ .

(6) سورة الحجر ، الآية رقم ٢١ .

(7) سورة القمر ، الآية رقم ٤٩ .

التعمير ، والقيام بالوظيفة الموكولة ، والتفكر ، والتدبر ، والتأمل وتعظيمه سبحانه ، فهو – أي الإنسان – إضـــافة إلى أنه جزء من كون الله ، مستخلف بإرادة الله في إدارة هذه الأرض في حدود تعاليم المخلف جل وعلا ، لا مالك ومتحكم ومسيطر ، ويقتضي ذلك الانتفاع بها في حدود مضامين الأمانة وبهذا ينتفي حق الـــتملك ؛ فهـــي ملكـــية المجـــتمع الحاضرين والأجيال القادمة في غيبة التشويه ، أو الفساد ، أو إساءة الاستثمار ، أو التلويث ، أو غير ذلك .

وكمـــا أعطى الله للإنسان حقوقاً للاستفادة بالبيئة ، ومعطياتها وكفلها كما سبق بيانه بالتسخير ، قرن ذلك بتحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية ، يمكن النظر إليها وفق الترتيب التالي [1] :-

(١) العبادة والتفكر وتحقيق تعاليم الخلافة .

(٢) السكن والتعمير والتنمية .

(٣) الانتفاع والاستثمار .

(٤) المتعة وتذوق الجمال .

(٥) المحافظة بعدم إفساد الصالح وإصلاح الفاسد .

وفي جمـــاع الأهـــداف الســـابقة يطالعنا قوله سبحانه السابقة الإشارة إليه : { وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد } [2] بمعنى إذا انصرف إلى العمل كانت وجهـــته الشر والفساد في قسوة ، ومعلوم أن إفساد الأرض إفساد لمعطياتها ، وإفساد معطياتها يعني إفساد البيئة ، وتحقيق الاختلالات المختلفة بها ، وفي هذا ضرر بسائر الكائنات الحية التي تقطن على ظهرها .

إن الإســـلام وهـــو يـــربط عضـــوياً بين التنمية والبيئة يجسد طبيعة تلك العلاقة الخاصة بإيجابيته المعهـــودة ، فكما يقوم على صيانة البيئة وحمايتها ومنع الإضرار بها وإلحاق الفساد ، يحث أيضاً على تحقيق العمـــران شاملاً التنمية بمفهومها الواسع ، وفق كافة مضامينها حتى تلك المرتبطة بالجانب الفني والجمالي ، وباعتـــبارها وفي كافـــة وجوهها عمل يخدم الإنسان ويتوجه إليه ؛ إذ التنمية في الأساس من الإنسان إلى الإنسان فهو هدفها وصانعها ووسيلتها ومحركها الأساسي وإليه تتجه منافعها وثمارها المختلفة ، ولا يمكن بحـــال الفصـــل بين التنمية والإطار الذي يتضمنها ؛ وهو الإطار البيئي الذي أمر سبحانه بحمايته وصيانته والعـــناية بـــه ، لأن ذلك يحقق التنمية ويسرع بنموها ، كما وينظر إليه حتى في جانبه المعنوي باعتباره من أهـــم الشـــروط الضـــرورية والكافـــية ، لتحقـــيق التنمية الاقتصادية ، ألا وهو توفر المناخ الاقتصادي والاجتماعي الملائم ، وفي هذا علاقة خاصة بالبيئة تترجم أهداف الاستثمار ومعطياته إلى واقع تنموي

---

(١) د .بكر باقادر وآخرون ، دراسة أساسية عن حماية البيئة في الإسلام ، مجلة الأرصاد وحماية البيئة : جدة ، ١٤٠٣هـ ص ٥ .

(٢) سورة البقرة ، الآية رقم ٢٠٥ .

نـــاجح ، يحـــتم الاهتمام بالوسائل المختلفة لتحسين شروط الحياة البيئية والغذائية والنفسية ، ويسهم في المحافظة على الإنسان ، وقيامه بدوره المناط به ، وبما يضمن تحقيق العزة والكرامة له وللأجيال اللاحقة .

إن الـــنظرة الفاحصة لعلاقة التنمية بالبيئة ، تقتضي تركيز الحديث عن مسببات التفاعل ومقومات العلاقـــة ، ويبدو ذلك جلياً بدراسة دور الموارد الطبيعية ، فالحفاظ عليها حماية للبيئة وصيانة لها ، وتحليل ذلك يتم بالنظر إلى معطيات تلك الموارد ، وكيف اهتم الإسلام بها ، لتحقيق الأهداف التنموية ، فحكمة الله قضت بتسخير الكون للإنسان ، وتسخير بعض المخلوقات لخدمة بعض ، لتحقيق وظيفة سامية هامة ؛ هـــي توازن الكون وعدم اختلاله ، ووظيفة اجتماعية في خدمة الإنسان وتلبية متطلباته ، ومن ثم النهوض بأعباء العبادة والخلافة ، وكدليل حي وناصع على عظمة الله وقدرته ودقة صنعته ، إذ لولا مقتضيات ذلك التســـخير الإلهي لوقف الإنسان عاجزاً عن الاستفادة من معطيات هذا الكون ، ولفقد الوظيفة الهامة من خلقه ووجوده .

المطلب الخامس
التدابير الوقائية لحماية البيئة في الإسلام

بعـــد العـــرض والطـــرح السابق والتطواف في قضايا كلية رئيسية تتعلق بموضوع التنمية والبيئة والاســـتخدام الأمـــثل للموارد ، نرى من المناسب أن نحدد هنا الإطار العام لحماية البيئة في الإسلام على الخصـــوص ، والـــذي لن يختلف فيما يتعلق بالمنهج ، والأسس ، والقواعد ، عن نظرة الإسلام المتميـــزة وقـــيمه المتسامية في هذا المجال وفي غيره ، ولكن الأمر لا يعدو كونه تحديداً لبعض الأمور الأكثر التصاقاً بالبيئة وحمايتها ، وعليه تنتظم تلك التدابير وفق التصور التالي [1] :-

(١) : حمايـــة البيئة من خلال الوازع الديني ، والرقابة الذاتية ، وإطار النظام الأخلاقي في الإسلام ، إذ تقـــع هذه السياسة على قائمة التدابير الوقائية لحماية البيئة ، وقد تكون أنجع الأساليب ، ويزيد الأمر دقة عند تلازم رقابة الذات مع إذكاء المضامين الأخلاقية التي تجعل أصحاب الفعاليات الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية ، من أولى الناس في الحفاظ على البيئة وصيانتها وسلامتها .

(٢) : الوصـــول إلى نسبة المزج المثلى بين العناصر الإنتاجية ، من خلال الحد إلى أقل مستوى من حجم ملوثـــات البيئة ، ويتضمن ذلك القيام بتغيير خليط المواد الخام ، والطاقة المستخدمة ، بما يحقق الأفضل ، مـــثل إحلال البترول محل الفحم أو الكهرباء محل الفحم ، رغم طول الفترة الزمنية التي يحتاجها تغير الثمن الإنتاجي لموائمة المصانع لها ، مع الحد من الإنتاج الصناعي المعظم للتلوث ، أو إلغائه تدريجياً والاستغناء

---

(١) عـــلي دقاق ، اقتصاديات حماية البيئة في الإسلام ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤١٤هـــ ، ص ٢٤٧ وما بعدها .

(٢) د.سيد الحولي ، المحاسبات الاقتصادية لحماية البيئة،بحث غير منشور،جامعة الملك عبد العزيز:جدة،بدون رقم أو تاريخ ، ص ١٨.

[illegible] (درء المفاسد مقدم على جلب المنافع) و (ما جاز لعذر بطل بزواله) و (يختار أهون الشرين وأخف الضررين) و (الضرر يزال) وما شابهها على ما بينا سابقاً .

(٣) : إعادة توطين الإنتاج بحيث يتم نقله من الأماكن القريبة من المدن والتجمعات السكنية ، أو كنتيجة للزحف العمراني إلى مناطق أخرى بما يوافق سياسة التوطين والتوطن الصناعي ، وبما يرتب أقل التكاليف الممكنة في عملية النقل ، وينجم عنه أقل الأضرار المصاحبة لمثل ذلك الإنتاج ، ويجد مثل هذا الإجراء القبول عندما نعلم منع الفقهاء - رحمهم الله - اتخاذ حانوت للطبخ بين البزازين (بياعي القماش) ، وبيع الطعام المحتكر جبراً عن صاحبه عند الحاجة إليه وامتناع صاحبه عن بيعه ، وإبعاد الحمام والمدابغ وما شاكلها دفعاً للضرر العام [١] .

(٤) : سياسة التحكم المباشر بدراسة ملوثات البيئة والنظر إلى غالب المصلحة ، ومبررات المشروعات ومن ثم منع بعض الوحدات الإنتاجية ، أو المشروعات الضارة بالبيئة من الاستمرار في ممارسة النشاط لأن الضرر الخاص يتحمل لدفع الضرر العام ، والإضرار بالبيئة في إطار الأضرار التي تلحق بكافة الأفراد على اختلاف مستوياتهم ، وفي أي مجتمع وزمان ومكان .

(٥) : التدرج إلى حماية البيئة وصيانتها والمحافظة عليها من خلال نظام الحسبة (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) ، وتفويض بعض الجهات ذات العلاقة والصلاحية من ممارسة دورها كاملاً في الحفاظ على معطيات الله سبحانه في هذا الكون الذي بناه على التوازن ، وتلويثه يعني الإخلال بتوازنه وإن اقتضى الأمر محاكمة المشروعات ذات الضرر البيئي وفق ما يراه القضاء الشرعي ، صوناً للبيئة وحماية لها قال سبحانه : { ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر } [٢] وقال صلى الله عليه وسلم : (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان) [٣] ، وهي تمثل رقابة ولي الأمر على الكون المسخر للتفكر والتدبر والدلالة على عظمة الله ،ويمكن حصر الوسائل التي يمارسها المحتسب على البيئة في التعليم والإرشاد والوعظ والتذكير والتقريع والتعنيف والتهديد بإنزال العقوبة المعنوية والمادية ، وتوقيع العقوبة المادية والمعنوية ، وطريقة المنع بالقوة .

(٦) : حماية البيئة من خلال الاهتمام بدراسة الجدوى البيئية والتفصيلية ، وإرفاق جداول متكاملة توضح بطريقة مركزة وقريبة إلى الدقة حجم الأضرار البيئية ، التي يمكن أن تحدثها مثل هذا النشاط قبلاً عن إنشائها وتوجيه ذلك إما بإبعاد الموقع أو خلافه ، لأن هذا من قبيل تحديد الفعل الضار في الشريعة الإسلامية وتأثيره على البيئة لأنه إلحاق مفسدة بالغير ، قال تعالى : { ولا تفسدوا في الأرض بعد

---

(١) ابن نجيم ، الأشباه والنظائر ، دار الكتب العلمية : بيروت ، بدون رقم طبعة ، ١٩٨٥م ، ص ٨٧ .

(٢) سورة آل عمران ، الآية رقم ١١٠ .

(٣) ابن الأثير ، جامع الأصول ، جـ ١ ، ص ٢٣٤ .

إصلاحـــها } [1] وقال صلى الله عليه وسلم : (لا ضرر ولا ضرار) [2] المنبثقة عنه الكثير من القواعد الفقهـــية المانعـــة للأضرار الخاصة والعامة ، ويستوي في تحقيق الضرر البيئي الإنسان أولاً ، ثم الحيوان ، والنبات وكافة ، الكائنات الحية .

(٧) : مبدأ التضمين أحد المبادئ الهامة ، والسياسات العلاجية لحماية البيئة في الاقتصاد الإسلامي ، فهو عقوبـــة غـــير مباشرة يتجشمها (يتحملها) من فعل فعلاً ضاراً أفضى به إلى التعدي المتلازم مع الضمان لـــتجاوز الحـــد ومجاوزة الحق ، وانحراف السلوك عن المألوف ، وتحقق شرط الضمان إذا كان المتلف مالاً مـــتقوماً ، وأن يكـــون التلف أو الضرر متحققاً بشكل دائم ، وأن يكون في إيجاب الضمان فائدة ، لأن الضرر هو العلة في وجوب الضمان [3] والقاعدة الفقهية تنص على (أن المباشر ضامن وإن لم يتعمد) ، (وأن الجـــواز الشـــرعي لا يـــنافي الضـــمان) ، فحماية البيئة لا يقتضي فقط إلغاء الدعم الذي يشجع النشـــاطات المســـببة للتلوث ، ودعم البدائل الأكثر كفاءة من الناحية البيئية ، بل يقتضي أيضاً أن يدفع المتسببون في التلوث مقابل الضرر البيئي الذي يتسببون فيه ، كالمعمول به حالياً في ضرائب الكربون التي تم تطبيقها على مصادر الطاقة وفقاً لمقدار ما تنتجه من ثاني أكسيد الكربون كوسيلة تقلل البلدان الصناعية والناميـــة كـــما انبعاث غازات الدفيئة ، مع سياسة أخرى وهي فرض انضباط الوقوف على استغلال الموارد الطبيعـــية ، فعـــلى ســـبيل المـــثال يساعد جعل حصص صيد الأسماك قابلة للتداول في خلق سوق تعزز الاستخدام الكفء والمستديم لموارد مصايد الأسماك [4] .

(٨) : حمايـــة البيـــئة ومواردهـــا والمحافظـــة عليها واجب ديني وشخصي يلتزم له الفرد المسلم بموجب مسئوليته الفردية المتمثلة في رعاية نفسه ومجتمعه ، وواجب اجتماعي عام يقوم به ولي الأمر ، ومؤسسات الدولة المعنية بهذه الأمور .

(٩) : لـــولي الأمـــر التدخل في الحياة الاقتصادية وفي غيرها فحق التدخل مكفول له وفق قواعد معينة ، وتصـــرف الإمـــام على الرعية منوط بالمصلحة ، كما تنص على ذلك القاعدة الفقهية ، وعلى ولي الأمر ومعاونيه تحقيق المصلحة العامة ومن جملتها حماية البيئة ، وهذا يشمل مرحلة الوقاية من الضرر ، ومرحلة إزالـــة الضرر ، ولها – أي الدولة – وضع كافة التدابير المتعلقة بمنع الضرر أو تقليله ، فلها منع من يفسد الهواء بالدخان ، أو الماء بهدم الآبار ، أو التصريف في مصبات الأنهار ، أو إلقاء المواد السامة بجعله غير

---

(١) سورة الأعراف ، الآية رقم ٥٦ .

(٢) الإمام أحمد ، المسند ، مؤسسة قرطبة : القاهرة ، بدون رقم أو تاريخ جـــ ١ ، ص ٣١٣ .

(٣) د . عبد السلام العبادي ، الملكية في الشريعة الإسلامية ، جـــ ٢ ، ص ١٨٩ ، مرجع سابق .

(٤) د . أبو بكر باقادر وآخرون ، دراسة أساسية عن حماية البيئة في الإسلام ، ص ١٦ وما بعدها ، مرجع سابق .

(٤) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٩ / ٢٠٠٠م ، مطابع الأهرام : القاهرة ، ص ٩١ .

صـــاح للاســـتخدام ، كما أن لها حدود تطلق التصرف ومجاله وزمانه ، بإزاله الاضرار الناتجة عنه ، ولها إيقاف بعض المشروعات إذا ترتب عليها ضرر حقيقي بالبيئة ، مع دفع التكاليف المترتبة على إزالة الضرر، ودفـــع التعويضات المناسبة عن الأضرار البيئية ، ولها أيضاً استخدام مبدأ التعزير الثابت في الشريعة ، إذا خـــالف أصـــحاب المشروعات الإنمائية – أو ماعداها – الشروط المحددة والتعليمات التي تضعها الدولة لـــلمحافظة عـــلى البيئة الطبيعية وعناصرها ، ومواردها ومستندها في ذلك الكثير من الآيات والأحاديث والقواعد الفقهية التي سقنا طرفاً منها في ثنايا هذه الدراسة .

(١٠) : ملكـــية العناصـــر البيئية حق مشترك ومشاع بين كافة أفراد المجتمع ، ولهم جميعاً حق الانتفاع بقدر حاجتهم دونما إفساد أو تعطيل .

(١١) : التوعية الدينية بإرساء التعاليم الإسلامية في مجال البيئة من ضمن أهم السياسات الناجحة لحماية البيئة في الإسلام ، وبما يحقق الأبعاد التنموية . يقول تعالى : { ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها } [١] ويقـــول صلى الله عليه وسلم : (من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم) [٢] ، وعليه يجب دعوة الأفراد بكـــل الوســـائل ، وعلى كافة المستويات إلى الالتزام بالآداب الإسلامية في التعامل مع البيئة ومعطياتها ، استهلاكاً واستثماراً وتنمية ويكون ذلك بتطبيق مجموعة من الضوابط الإسلامية في هذا المجال منها [٣] :-

- الاعتدال في استخدام الموارد البيئية،واستغلال مقدراتها وثرواتها الاستغلال الأمثل،دون جور أو إسراف.
- المحافظة على إنسانية الإنسان وسلامته باعتباره محور البيئة ولب قضاياها .
- مـــن واجـــبات الإنسان عمارة الأرض ، والبحث عن الموارد ، وحسن استغلالها ، وحمايتها ، والمحافظة عليها ، وزراعة الأرض وإصلاح التربة والهواء والماء وتنظيفها والعناية بها فهي أهم معطيات البيئة .
- حماية الكائنات الحيوية نباتية وحيوانية وكذا الأحياء النباتية .
- المحافظة على جمال الطبيعة وصيانتها .
- أن البيئة في الإسلام ذات حرمة تقيها الجور والعبث والامتـــزاف ، ودليل ذلك آيات تحريم الإفساد في الأرض ، والإسراف في استخدام الموارد الاقتصادية عامة .
- نبهـــت الشـــريعة الإســـلامية إلى أهمية النشاطات الاقتصادية عامة ، خاصة الزراعة ، والثروة الحيوانية لارتباطها بالبيئة ، وحذرت من إهدارها وإتلافها عبثاً .

---

(١) سورة الأعراف ، الآية رقم ٥٦ .

(٢) الحاكم،المستدرك على الصحيحين،تحقيق:مصطفى عطا،دار الكتب العلمية:بيروت،بدون رقم طبعة ،١٤١١هـــ،جـــ٤،ص٣٥٦.

(٣) د. عبد الكريم بكار ، مدخل إلى التنمية المتكاملة (رؤية إسلامية) دار المسلم : الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـــ ص ٣٥٣.

(-) محمد مرسي ، الإسلام والبيئة ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية : الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـــ ، ص ٧ .

• قرن الإسلام الجزاء الأخروي بالدنيوي في حماية البيئة ، والمحافظة عليها من الإفساد وصيانتها من التدمير والعبث .

• وأخيراً فإن تقرير المحافظة على البيئة مستمد من الأصول العامة للتشريع الإسلامي ، التي تقضي بالنهي عن العبث والإهدار والفساد .

(١٢) : وضع الحوائز المختلفة لتشجيع الاستثمار في المشروعات ذات الآثار البيئية الضئيلة ، وقيام الدولة بإعطاء الدعم الكافي كجزء من تكاليف إنتاج السلعة من أجل المحافظة على البيئة ، وأن تركز البحوث العلمية على إيجاد تقنيات تساعد على تقليل الهدر ، وإعادة تدوير المواد الأولية .

(١٣) : غالباً ما تنتج الأضرار البيئية من استهلاك الطاقة الحرارية المتولدة من الفحم والبترول وهما مصدران غير متجددان ، وعليه فإن من الواجب البحث عن مصادر بديلة خاصة للفحم ، والبحث المركز لإيجاد بدائل للطاقة ذات تكاليف مناسبة ، تحافظ على بيئة نظيفة تتمثل في الطاقة الشمسية ، وطاقة الرياح ، والشلالات والأمواج لإنتاج الطاقة الحركة [١] .

(١٤) : مصادر التلوث الهوائي متعددة على رأسها وسائل النقل كالطائرات والسيارات والسفن والقطارات وعليه يجب البحث لها عن وقود من نوع آخر كالطاقة الشمسية ، أو الهواء المضغوط ، وهناك إجراءات وقائية كوضع قيود على إنتاج السيارات التي تستهلك كميات كبيرة من الوقود – خاصة سيارات الديزل – أو وضع قيود صارمة على السرعة حتى لا تتجاوز السرعة المثالية لاستهلاك الوقود ، ومنع السيارات من دخول المناطق المزدحمة في المدن والاعتماد على وسائل النقل العام كما تفعله اليونان ومصر وسوريا وغيرها ، واستخدام الدراجات الهوائية كوسائل نقل على غرار الصين وبعض الدول الاسكندنافية وهولندا [٢] .

وأخيراً وعلى ضوء ما سبق نستطيع القول أن الإسلام جاء بمجموعة من الأحكام والآداب الإسلامية العامة في مجال المحافظة على البيئة ، بما يضفي على المسلمين طبيعة خاصة تجعلهم هم حماة البيئة والمهتمين بها بالدرجة الأولى ، فقد أرشدنا الإسلام في نصوص كثيرة إلى غرس الأشجار ومراعاة الجانب الجمالي ، ونظافة البدن والثوب والمسكن (الطهارة) وحث على نظافة الطرق بإماطة الأذى عنها ، وندب إلى التوسط والاعتدال في المآكل والمشارب ، وحرم الإسراف والترف ، وحرم على الرجال لبس الذهب والحرير ، واستخدام أواني الذهب والفضة وغيرها مما سنبينه ، وذلك بما يدعم بشكل واضح تحقيق التوازن البيئي ، والمحافظة عليها ، وتقليل مصادر التلوث إلى الحدود الدنيا .

(١ ، ٢) د . عبد الكريم بكار ، مدخل إلى التنمية المتكاملة (رؤية إسلامية) ص ٣٥٤ – ٣٥٥ . مرجع سابق .

تقويم الآثار البيئية من وجهة النظر الاقتصادية التنموية

يلعب التخطيط الاقتصادي بأساليبه ووسائله ومناهجه المتعارف عليها ، فضلاً عن دراسات الجدوى المختلفة دوراً هاماً في إيجاد مجموعة من المعايير الاقتصادية والبيئية التي تعمل على تخصيص الموارد الاقتصادية بصورة مثلى ، والوصول إلى أقصى العوائد الاقتصادية والاجتماعية من جراء استخدامها ، وهو ما يعكس إلى حد كبير ، صورة واضحة لأصحاب المشروعات الاستثمارية في القطاعين العام والخاص ، من ضرورة الأخذ بالآثار المحتملة على البيئة ، وإظهار ذلك في حسابات التكلفة والعائد ، حتى بات تقييم الأثر البيئي للمشروعات عامة ، من المطالب الرئيسية للترخيص بقيام المشروع من عدمه ، وهذا يتوافق مع نداء برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي يعطي اهتماماً أكبر لتحليل التكلفة والعائد عند إعداد المشروعات التنموية المختلفة (١) .

ر مع أهمية هذا التحليل ذو البعد الاقتصادي ، إلا أن البحث في دراسات الجدوى الاقتصادية ، وعلاقتها بإحداث الأضرار البيئية من عدمه يعكس فقط المعيار الاقتصادي ، ويغفل إلى حد بعيد مجموعة العوامل الأخرى الاجتماعية والطبيعية ، والعناصر الإحيائية الأخرى بالرغم من عدم وضوح العلاقة بين تلك العوامل ، وهو ما يزيد الأمر تعقيداً بحيث يصعب تحديد الوزن النسبي الملائم لكل عنصر من العناصر السابقة على نحو ما هو معروف في دراسات الاقتصاد القياسي (٢) .

إن الطريقة التقليدية التي تخضع لها المشروعات في ربط جدواها الاقتصادية بتحقق الربح مع أهميته يجب أن تدخل فيه أمور لا بد منها ، على رأسها الأثر البيئي المتوقع ، فضلاً عن العملات الصعبة ، وأثر ذلك على ميزان المدفوعات وما شاكلها ، وهو ما يعني إعطاء العامل البيئي حيزاً أكبر عند إعداد الدراسات الفنية للمشروع ، حتى نستطيع أن نصل إلى الرشادة في استخدام الموارد المتاحة ، وبما يحقق أقصى رفاهية اقتصادية اجتماعية يشبع الإنسان من خلالها كل أو معظم رغباته ، وفق الفن الإنتاجي المتاح (٣) ، مع أهمية إعمال القواعد الإسلامية في الوسيلة والغاية هنا .

إن معطيات البيئة ومكوناتها من ضمن الموارد ذات الملكية المشتركة — كما أجملنا — وهي وفق التقسيمات المتعارف عليها في الاقتصاد تعد من قبيل السلع الحرة ، إلا أن تزايد السكان والتطور في الفنون الإنتاجية ، وارتفاع مستويات الدخول ومن ثم مستويات الاستهلاك ، والبعد عن الرشادة في استخدام الموارد البيئية ، قاد إلى تحقيق الندرة النسبية فيها ، وهو ما يعني أن لها قيمة اقتصادية واجتماعية عالية ، وبما أنها على الاشتراك في التملك نجد أن إفسادها هو حرمان للناس من التمتع بمعطياتها ، فمثلاً

(١ ، ٢) علي دقاق ، اقتصاديات حماية البيئة في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ١٥٥ — ١٥٧ .

(٣) د . احمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، دار النهضة العربية : القاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٠م ، ص ١٥ .

تلويث الهواء يعني استنشاق لهواء غير نظيف (طبيعي) والإسراف في الماء أو تلويثه ، يعني عدم توفره بالكم والكيف المناسبين ، وهذا يعارض أبسط التعاليم الإسلامية ، وهو ما يجسد أهمية تلك الموارد وصيانتها والمحافظة عليها عند اتخاذ القرارات الاستثمارية [١] .

إن المكاسب (العوائد) والتكاليف البيئية صعبة القياس من الناحية الكمية نسبياً ، إذ تتداخل فيها الكثير من العوامل الاقتصادية والاجتماعية وما عداها ، وتخضع لتحليلات متعددة تستلزم معرفة جملة الآثار الطبيعية والإحيائية والاجتماعية ، والأبعاد المكانية والزمانية ، والآثار المباشرة وغير المباشرة للمشروع محل الدراسة ، وتتطلب تداخل التخصصات [٢] ، لمن يتولى مثل تلك الدراسات ، لأن التحليل الاقتصادي يؤسس في بعض جوانبه على الأحكام القيمية لا الموضوعية .

ولما سبق فإن استخدام التحليل الاقتصادي ، لتقييم الأثر البيئي من ضمن الموضوعات المشمولة بالحساسية الشديدة رغم أهميته ، بما يستلزم من خبرات ودراسات أخرى لتطوير طرق التحليل ، وتنمية المهارات ، وطرق البحث ، واستخدامها بصورة رشيدة [٣] .

وعموماً يحفل الفكر الاقتصادي بالعديد من المعايير الاقتصادية يمكن أن تكون دليلاً عند إثبات جدوى المشروع الاقتصادي من عدمه منها ما يلي :-

(١) : مقارنة المنافع بالأضرار والوصول إلى الحد الأعلى للرفاه الاجتماعي عندما تصل المنافع إلى حدها الأقصى ، وتحليل ذلك بيانياً من خلال منحنيات التكلفة والإيراد المتعارف عليها وربط ذلك بمشروع اقتصادي يلوث الهواء أو الماء .... الخ ، والحد من ذلك الضرر أو إزالته بالكامل يتطلب القيام بمجموعة من الإجراءات ، والتجهيزات تساهم في صيانة البيئة ، وكلما زادت قدرة تلك التجهيزات زادت التكاليف ، لأن العلاقة هنا حتماً ستكون طردية . ومن خلال الشكل التالي يتضح الأمر أكثر .

---

(١) علي دقاق ، اقتصاديات حماية البيئة في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ١٦٠ .

(٢) مثل ذلك إنشاء مرمى للنفايات لا يستطيع المهندس المدني أن يقوم به وحده ، بل لا بد من تداخل التخصصات ؛ جيولوجي لدراسة طبقات الأرض وعمق المياه الجوفية ، وجغرافي لدراسة اتجاهات الرياح ، وكيميائي ، وفيزيائي ... وهكذا .

(٣) علي دقاق ، اقتصاديات حماية البيئة في الإسلام ، ص ١٦٧ ، مرجع سابق .

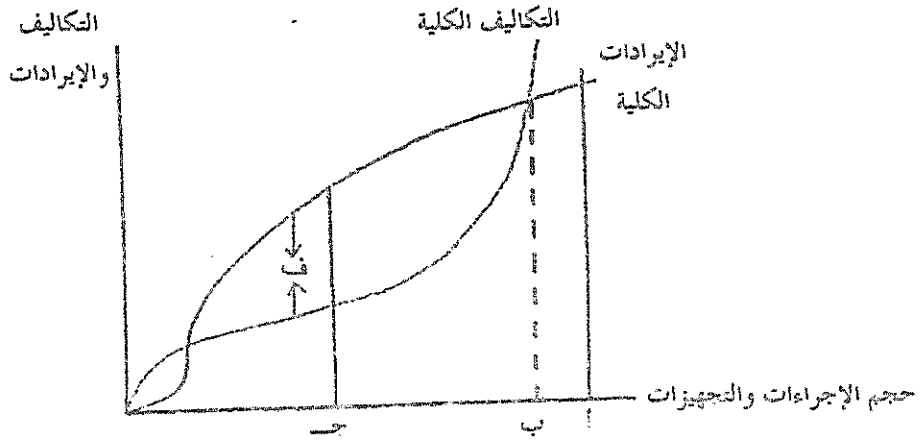

شكـــل رقم (١)

بالـــنظر إلى الرســـم الســـابق نجد أن النقطة (أ) تمثل الفضاء على التلوث نهائياً ، بمعنى أن التكلفة الكلـــية أعلى من المنفعة الكلية ، وتأخذ (ف) قيمة سالبة ، وعند النقطة (ب) تكون التكلفة متساوية مع المنفعة الكلية بما يعني أن ف = صفر . إلا أن التلوث لا يزال ، أما النقطة (جـــ) فتمثل أقصى قيمة للـــرفاه الاقتصـــادي ، وتكون درجة التلوث أكبر منها عند (ب) ، أما النقطة (جـــ) فتعني أن المنفعة الحدية = الكلفة الحدية وهو وضع توازني كما هو معروف وبالتالي يكون مستوى التلوث ملائم للمقاييس البيئية وعليه فإن القرار الرشيد هو الوضع (جـــ) لأنه يعظم الرفاه الاجتماعي .

وبصيغة رياضية ، لو فرضنا أن المنافع (ع) والأضرار (ر) فإن الفرق يعطي كما يلي :-

ف = ع – ر ، أي أن الـــرفاه الاجتماعي والاقتصادي يصل إلى حده الأقصى عندما تصل (ف) إلى حدودها القصوى .

(٢) : صـــافي القـــيمة الحالية ، وهي مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية السنوية مطروحاً منها تكلفة الاستثمار المبدئي وتستطيع وضعها في صورة معادلة كما يلي :-

ص . ق . ح = (ف م – ت م) + (ف ب – ت ب) + (ف غ – ت غ) + (ف ح – ت ح).

حيث (ص . ق.ح) صافي القيمة الحالية .

(ف م . ت م) فوائد وتكاليف مباشرة .

(ف غ . ت غ) فوائد وتكاليف غير مباشرة .

(ف ح . ت ح) فوائـــد وتكاليف مكافحة التلوث . ويطمح التحليل أن نصل بتكاليف مكافحة التلوث والأضرار البيئية إلى حدها الأدنى .

ويمكن تحليل ذلك بيانياً من خلال الرسم التالي :-

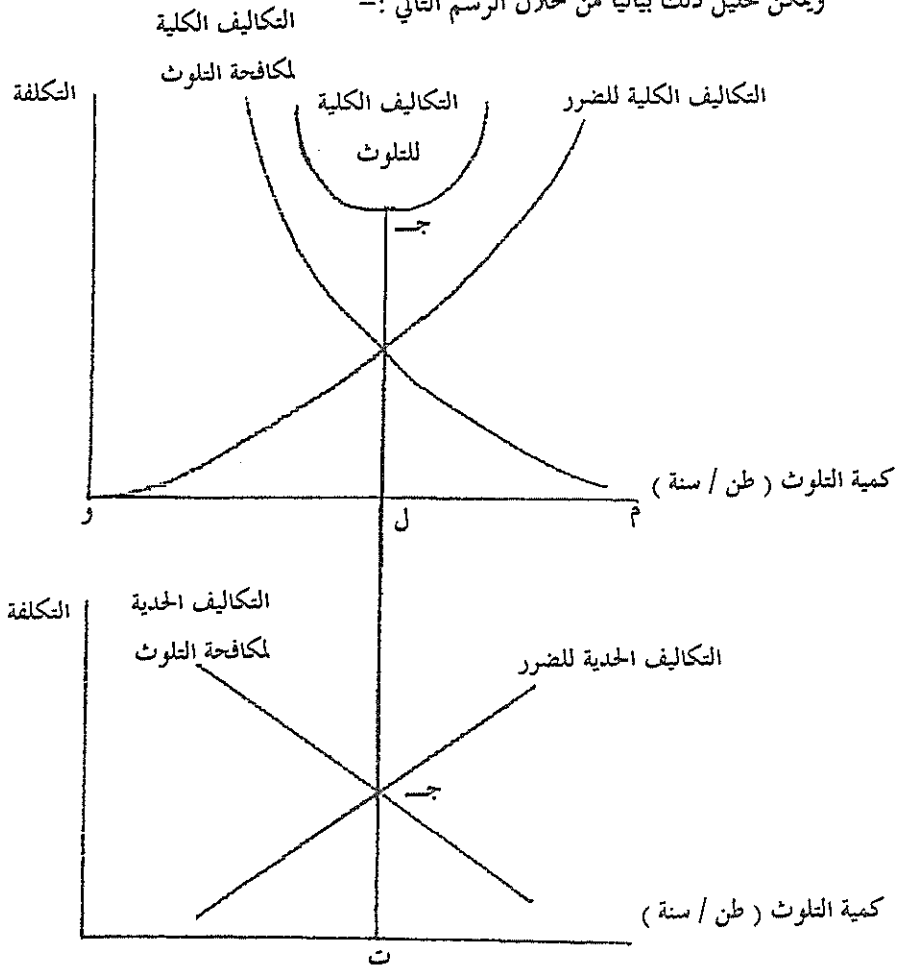

شكـــل رقم (٢)

يوضح الرسم السابق العلاقة المتبادلة بين التكاليف الكلية للضرر والتكاليف الكلية لمكافحة التلوث ، وقد تم وضع التأثيرات السلبية على البيئة (غازات – تصريف – قطع أشجار ... الخ)على المحور الأفقي ، وتكالـــيف الضرر والمكافحة على المحور الرأسي ، فكلما زادت كمية التلوث زادت معها التكاليف الكلية للضرر ، وبالتالي التكاليف الكلية للمكافحة على اعتبار طردية العلاقة ، فإذا استمر الإنتاج هناك مستوى محـــدد للـــتدهور البيئي على الرسم تمثله النقطة (وم) فإذا طبقنا معايير ، ومقاييس حماية البيئة ، وجدت تكالـــيف مكافحة التلوث (ت ح) ، وتتناسب تكاليف مكافحة التلوث عكسياً مع كمية التلوث ، فإذا أضـــفنا منحنى (ت ج) إلى منحنى (ت ب) رأسياً حصلنا على منحنى التكلفة الكلية للتلوث ، والهدف هو الوصول إلى الحد الأدنى لهذا المنحنى ، الذي يتمثل بالنقطة (جـــ) ، ونحصل على الوضع الأمثل عند

مستوى أمثل للتلوث هو (م . ل) يقابله مستوى أمثل لحماية البيئة هو (ل . و) .

(٣) : تكلفة الفرصة البديلة ، وتقوم هذه الطريقة على إعطاء تقرير مباشر بين فوائد المشروع الاقتصادية وتكلفة الفرصة البديلة في المحافظة على البيئة . ويكون القرار أيهما أكبر الفوائد الصافية للتطوير والتقدم الاقتصادي ، أو الفوائد الاقتصادية الصافية للمحافظة على البيئة .

(٤) : التغير في الإنتاجية ، ويتطلب معلومات عن الإنتاجية السنوية للقطاع المتضرر قبل تدهور أو تحسن البيئة ولنصل إلى تقدير التكاليف ، أو التغير في مستوى الكسب البشري نتيجة الأمراض ، أو الأوبئة الناجمة عن تلوث البيئة ، أو طريقة حساب نفقات الحماية التي تقيس مدى استعداد الأفراد لدفع بعض المبالغ لتجنيبهم الأثر الناجم عن إحداث أضرار بالبيئة ، كالصرف الصحي وما شابه ، وطريقة تكاليف الإصلاح التي تتعلق بالأصول المنتجة ، التي فقدت ، أو تعطلت بسبب التدهور البيئي كانجراف التربة ، أو تلويث الشواطئ ، أو تكاليف العلاج لجملة الأمراض الناجمة عن تلوث البيئة إلى غيرها من المعايير [١] .

وفي الاقتصاد الإسلامي تنبثق تحليلات التكلفة والعائد من أهمية رقابة الإنسان على نفسه (الرقابة الذاتية)وعلمه بأنه عن كل تصرف مسئول ومحاسب.لقوله تعالى : { بل الإنسان على نفسه بصيرة } [٢] وقوله تعالى : { وكفى بنا حاسبين } [٣] وغير ذلك من النصوص . بمعنى تمحور تلك المعايير حول معيار هام هو الرقابة الذاتية ، إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود معايير أخرى يعول عليها في قياس الأثر البيئي للمشروعات الإنمائية من وجهة النظر الإسلامية . لأن درء المفاسد أولى من جلب المصالح . وضرورة الاهتمام بكافة الآثار المصاحبة لقيام أي عمل إنتاجي بما يكفل الحق البيئي ، ومصالح الأجيال القادمة ، والأحياء الأخرى ، وهو ما يفيد الشمول في نظرة الإسلام إلى تلك المعايير ، فهو فوق الأخذ بمعايير الربحية والاهتمام بها ، يدخل العوامل الأخلاقية والإنسانية وحقوق الأجيال والأحياء ضمن الدراسات المتعلقة بالجدوى ، وهو ما يضفي على المعايير الوضعية قصوراً واضحاً لاعتمادها أساساً على صافي القيمة الحالية الذي يتجاهل الأفق الزمني للإنسان في معاشه ومعاده [٤] .

وفي صدد البحث عن الطرق التي يمكن معها الوصول إلى تقييم الآثار البيئية المتولدة عن المشروع الاستثماري في ظل المعايير الإسلامية ، تبرز دالة المصلحة الاجتماعية لتؤكد أهمية ذلك ويمكن صياغة هذه الدالة وفق التصور التالي [٥] :-

---

(١) علي دقاق ، اقتصاديات حماية البيئة في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ١٧٠ – ١٨٠ .

(٢) سورة القيامة ، الآية رقم ١٤ .

(٣) سورة الأنبياء ، الآية رقم ٢١ .

(٤ ، ٥) د . محمد أنس الزرقا ، القيم والمعايير الإسلامية في تقويم المشروعات ، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي : جدة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠هـ ، ص ٩٠ وما بعدها .

أولاً : اختيار صيغة رياضية خطية تعبر عن دالة المصلحة وهي :-

$$ع = ن_1 هـ_1 + ن_2 هـ_2 + ... + ن_ر هـ_ر$$

حيث (ع) مؤشر المصلحة . (ن) الترجيح الرقمي أي درجة الأهمية لكل هدف . (هـ) مقدار تأثير المشروع على كل الأهداف الإسلامية ، من (١) إلى (ر) بما في ذلك الأثر المتوقع على البيئة .

ثانياً : الوصول إلى مقياس مناسب للتعبير عن الأهداف الإسلامية من (هـ١ إلى هـ ر) ويعتمد على مبدأ أولويات التنمية والاستثمار ، الذي نص عليه الفقهاء من : ضروريات ، ثم حاجيات ، ثم تحسينات ، وباستخدام أسلوب المتغيرات الصورية المعروف في الاقتصاد القياسي ، ويكفي هنا متغيران صوريان للتعبير عن ثلاث زمر ، فإذا كانت السلعة المنتجة ضرورية أخذ المتغير الصوري الأول قيمة الواحد صحيح والثاني صفر ، وإذا كانت السلعة من الحاجيات أخذ المتغير الثاني قيمة الواحد ، وإن كانت ضمن التحسينات أخذ كلا المتغيرين القيمة صفر .

ثالثاً : تقدير الأوزان (ن١ — ن٢) وهي ثوابت المعادلة . ويعاد ذلك إلى المتخصص في الشريعة ، ليعطي قيمة لمؤشر المصلحة لكل مشروع على حدة بين الصفر والمائة ، حسب الأهمية بالنسبة للمشروع وتوافقه الشرعي ، وباستخدام الحل الجبري ، أو معاملات الانحدار ، أو طريقة المربعات الصغرى ، شريطة أن يساوى عدد المشاريع أو يفوق عدد الأهداف .

إن وجهة النظر الإسلامية في تقويم المشروعات الاستثمارية والتنموية ، تقوم في الأساس على أسس وقواعد ومبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي النابعة من تعاليم الشريعة الغراء ، وتعد أسساً حاكمة لكل ما يتعلق بالاستثمار على وجه العموم ؛ لأن المستثمر المسلم له أهداف ودوافع وأولويات تخصه قوامها تحقيق خيري الدنيا والآخرة ومصالح المجتمع ؛ فهو مستثمر مسلم رشيد ، وهو ما يعني وجود مجموعة من المعايير التي ينظر في ضوئها إلى صلاحية المشروع من عدمه ، تتشابك فيها كافة الأطر والقضايا بما فيها الاهتمام بالبيئة وصيانتها والمحافظة عليها .

فهناك مجموعة المعايير التي تعكس الالتزام الشرعي ، وتهدف إلى تحقيق الربحية الشرعية أو حق الله تبارك وتعالى ، بالنظر إلى معيار شرعية مدخلات ومخرجات المشروع الاستثماري ، ومعيار شرعية المعاملات التجارية والمالية للمشروع الاستثماري ، بأن تكون الإيرادات والتدفقات النقدية الداخلة للمشروع ، والنفقات والتدفقات النقدية الخارجة من المشروع في إطار الحلال تمويلاً واقتراضاً وإقراضاً ، ومعيار أولويات الإنتاج ، بإنتاج الضروريات فالحاجيات فالتحسينات . ومعيار تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي مثل :- تحقيق التنمية المتوازنة والعزة والكرامة والعيش الكريم ، والعدالة في توزيع الدخل والثروة ، والاستخدام الأمثل للموارد ، وتوفير الاحتياجات الأساسية ، وخدمة أهداف التنمية ، وتحسين أحوال ميزان المدفوعات ، وتحسين الظروف والأحوال البيئية المادية والروحية والمعنوية والخلقية

ومعيار الالتزام بالسلوك الإسلامي الرشيد بصفة عامة (١) .

والمجموعة الأخرى أقرب إلى النواحي الفنية الحاكمة لتقييم مشروعات الاستثمار في ضوء الاقتصاد الإسلامي ، وتتمثل في معيار صافي القيمة الحالية الذي سبق التعرض له ، دونما الأخذ بمعدل الفائدة الربوية ، أو الأخذ بالمشروع الذي يحقق أكبر صافي موجب للقيمة الحالية ، بل المعول عليه مدى تحقق مجموعة المعايير السابق الإشارة إليها أعلاه (٢) .

والمجموعة الأخيرة من المعايير تهدف إلى تحقيق السلامة الاقتصادية والاجتماعية الإسلامية ، وتتمثل في معيار أثر المشروع على النمو الاقتصادي ، أو مدى مساهمته في تحقيق قيمة مضافة صافية للاقتصاد القومي ، ومعيار أثر المشروع على تحقيق التوظف واستقرار الأسعار ، ومعيار أثر المشروع الاستثماري على توزيع الدخل والثروة ،ومعيار أثر المشروع الاستثماري على الكفاءة الاقتصادية والاستغلال الاقتصادي ، وتحسين ميزان المدفوعات ، ومعيار أثر المشروع على توفير الحاجات الأساسية (٣) .

إن المعيار البيئي ذو أهمية كبرى عند تقويم المشروعات الاستثمارية ، إذ ينبغي معرفة أثر المشروع الاستثماري على معطيات النظام البيئي ، لأن تحسين الأحوال والظروف البيئية أساس في الاقتصاد الإسلامي ، ويجب أن يبرز أثر المشروع على البيئة من حيث التلوث المائي ، أو الهوائي ، أو الضوضائي المتعلق بزحام الشوارع والطرق والمدن والوحدات السكنية وما شابه ، ويتم قبول المشروع أو رفضه في ضوء هذا المعيار ، وإعادة دراسة النماذج والخيارات التي تم تصميم المشروع في ضوئها فيما يتعلق بمدخلاته ومخرجاته وموقعه وترتيباته ، أم بالعملية الإنتاجية والفنية للوصول إلى نماذج وبدائل أفضل تنعدم أو تقل فيها الآثار السيئة (السلبية) على البيئة إلى حدها الأدنى ، ويشتمل هذا المعيار أيضاً على تهيئة البيئة الملائمة بأن يساهم المشروع بشكل ملموس في تحسين الظروف والأحوال البيئية والروحية والمعنوية والخلقية والنفسية والثقافية ، ونواحي الأمن من الرذائل ، والشعور بالطمأنينة ، والتمسك بالخلق القويم ، والبعد عن التلوث الفكري والعقدي ، وحتى يقبل المشروع لابد أن يكون محققاً لجودة الحياة البيئية المادية والمعنوية ليتم تحقيق الإعمار والتنمية بمفهومها الواسع (٤) .

(١ ، ٢) د . سامي قابل ،نموذج رياضي مقترح لتقييم مشروعات الاستثمار من منظور إسلامي ،المؤتمر الثاني للاقتصاد والتنمية في مصر والبلاد العربية :جامعة المنصورة،كلية الزراعة،قسم الاقتصاد الزراعي ،مارس ١٩٨٩م ،ص ١١٤٤- ١١٤٨— ١١٥١ .

(٣) د . سامي قابل ، نموذج رياضي مقترح لتقييم مشروعات الاستثمار من منظور إسلامي ، ص ١١٥١وما بعدها .

(٤) د . سامي قابل ، نموذج رياضي مقترح لتقييم مشروعات الاستثمار من منظور إسلامي ، ص ١١٥١وما بعدها .

المبحث الثاني :

(حماية البيئة في الاقتصاد السعودي)

اهـــتمام المملكـــة العربية السعودية بشئون البيئة والربط بينها وبين التنمية الاقتصادية قديم [١] ونـــابع من تطبيق المعطيات الشرعية ، التي تحث على ذلك وتدل على عظمة الخالق جل وعلا وبديع صنعه في هـــذا الكـــون ، وإيماناً منها بأهمية المحافظة على البيئة بكل ما تحتويه هذه الكلمة من معاني وتقسيمات وتعريفات تطرقنا إليها سابقاً .

إن حمايـــة البيئة والمحافظة عليها ، والعناية بها من الأمور التي يركز عليها في الاقتصاد السعودي ، ويـــتابعها ولي الأمـــر من خلال وظيفة الحسبة وهي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ويوكلها بناء على تشعب مسئوليات الحسبة ووظائفها في المجتمع الإسلامي إلى جهات بعينها ، يفوضها ولي الأمر نيابة عنه في القـــيام على شئونها ، ويتلقى عنها التقارير الفنية الشهرية والدورية والسنوية ، وحسب مقتضيات الحال ، ويعضد كل ما يجعل منها بيئة دائمة حيوية نظيفة .

وعلـــيه توزعـــت الأدوار في تكاملية فنية ملائمة ، على جهات عدة كل منها يركز جهده وبحث خطـــاه لـــلحفاظ على البيئة ومعطياتها ، ففي السعودية هيئة متخصصة في أمور البيئة تابعة لوزارة الدفاع والطيران ، هي مصلحة الأرصاد وحماية البيئة أنيطت بها مجموعة من المهام الأساسية منها [٢] :-

(١) اقتراح اللوائح والإجراءات الوقائية لمعالجة المشكلات البيئية .

(٢) اقتراح الإجراءات المناسبة لمواجهة الحالات الطارئة المؤثرة في البيئة .

(٣) القيام بعمليات المسموح اللازمة للعناصر البيئية ومشاكلها .

(٤) اقتراح المقاييس والمعايير البيئية .

(٥) وضـــع المقاييـــس والمواصفات الملائمة لمراقبة التلوث وحماية البيئة على شكل محدد وثابت ، وعلى أساســـها تقوم الجهات المختصة بمنح التراخيص اللازمة للمشروعات الصناعية والزراعية ، ومراعاة تلك الاعتبارات والعوامل البيئية .

(٦) متابعة ما يستجد في موضوع البيئة من تطورات مختلفة على المستوى الدولي والإقليمي .

---

(١) يـــرجع وضع الإطار التشريعي والنظم البيئية في كثير من دول العالم إلى ما قبل القرن التاسع عشر ، فقد وجدت كثير من النظم التي تهتم بالبيئة وحمايتها ، كتحريم إلقاء القاذورات والتصريف في مصبات البحار والأنهار ، أو صيد أنواع من الحيوانات والطيور البرية والبحرية ، أو تلك المتعلقة بالتلوث الناجمة عن النشاط التنموي المتعاظم ويطلق عليها اسم قوانين البيئة .

(٢) مصلحة الأرصاد وحماية البيئة ، حماية البيئة ومجالاتها المختلفة : جدة ، ١٤٠٤هـــ ، ص ٣ .

(-) علي دقاق ، اقتصاديات حماية البيئة في الإسلام ، ص ٢٦٦ ، مرجع سابق .

(٧) تخطيط مستويات التلوث الحالية والتغيرات في المستقبل ، وتوثيق تلك المعلومات بشكل يسهل الوصول إليها .

وإلى جانب هذا الدور الهام لمصلحة الأرصاد وحماية البيئة ، تقوم صحة البيئة في كل بلدية بدور مقبول في هذا الموضوع ، يدعمها في القيام بمهامها لائحة الجزاءات والغرامات الصادرة عن مجلس الوزراء الموقر بقراره رقم (٢٥ في ٢٩ / ٢ / ١٤٠٩هـ) . وتمارس الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها (١٤٠٦هـ) دوراً كبيراً في سبيل المحافظة على الحياة الفطرية ، وإجراء الدراسات والبحوث العلمية ، والتوعية البيئية ، وإعادة توطين النباتات والحيوانات ، وصيانة البيئة الطبيعية ، والكائنات الفطرية في بيئاتها الطبيعية في السعودية ، وتنسيق الحماية على المستوى الدولي . أما الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس فتهتم بوضع مقاييس ومواصفات للسلع الاستهلاكية في السعودية محلية الإنتاج ، أو مستوردة لمراعاة النوعية والجودة ، ووضع المقاييس والمواصفات بناء على أبحاث ودراسات مسبقة، وبما يتوائم مع بيئة المملكة العربية السعودية ، وينحصر اهتمام اللجنة الوزارية للبيئة (لجنة تنسيق حماية البيئة سابقاً) ؛ التي تضم عدداً من الوزارات المعنية بشئون البيئة وغيرها بالتنسيق بين جهود مختلف الوزارات ، فيما يتعلق بالبيئة وحمايتها على المستويين المحلي والدولي [١] .

وبالنظر إلى الخطط التنموية السعودية نجد الاهتمام بالبيئة والتنمية والقضايا المرتبطة بها واكب تنفيذ الخطة الأولى (١٣٩٠ – ١٣٩٥هـ) ، وإن لم ينص صراحة في الخطتين الأولى (١٣٩٠–١٣٩٥هـ) والثانية (١٣٩٥ – ١٤٠٠هـ) على موضوع البيئة للارتباط العضوي بين قضايا التنمية والبيئة ، التي حظيت بالاهتمام المتعاظم منذ بداية الأخذ بأسلوب الخطط التنموية في الاقتصاد السعودي ، وما سبقه من مراحل اقتصادية مختلفة ، أما فيما تلى تلك الخطتين من خطط اقتصادية ، فقد ركز على موضوع البيئة ، حتى أصبحت محوراً استراتيجياً على مستوى تلك الخطط ، ودعمت بإنشاء الهيئات المختصة بالبيئة وشئونها كمصلحة الأرصاد وحماية البيئة (١٣٩٩هـ) إبان تنفيذ الخطة الثانية (١٣٩٥ – ١٤٠٠هـ) والهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها (١٤٠٦هـ) خلال تنفيذ الخطة الرابعة (١٤٠٥ – ١٤١٠هـ) ومراعاة التنسيق بين الأجهزة المعنية بأمور البيئة ، وتعزيز دور القطاع الخاص ، ونشر الوعي البيئي .

هذا وسيدور الحديث عن وضع البيئة ، وحمايتها ، وصيانتها من خلال بعض الخطط التنموية إمعاناً في زيادة الإيضاح المطلوب عند التعرض لقضايا تمس الواقع التطبيقي ، ولبلوغ الاهتمام ذروته في تناول هذا الموضوع ؛ ولأنها تعطي تصوراً كافياً حول أمور البيئة في الاقتصاد السعودي . وسيتم ذلك وفق المطالب الآتية :–

---

(١) للتفصيل ، المملكة العربية السعودية ، خطة التنمية الخامسة ، وزارة التخطيط : ص ٤٤١ وما بعدها .

المطلب الأول

خطة التنمية الخامسة (١٤١٠ – ١٤١٥هـ)

تـولي المملكة اهتماماً خاصاً بقضايا البيئة وحمايتها لما لها من أثر مباشر على نوعية الحياة ومستوى رفاهـية المواطن ، فهناك تكامل واعتماد متبادل بين القضايا البيئية والتنمية الاقتصادية ، فيتعذر استمرار التنمـية عـلى قاعدة من الموارد البيئية المتدهورة ، كما أنه لا يمكن حماية البيئة عندما تهمل التنمية تكلفة الأضرار البيئية (١) .

لقـد نجـم عن التوسع الاقتصادي السريع ، وتحقيق معدلات طموحة في التنمية العمرانية خلال العقديـن الماضـيين – قبل هذه الخطة – حدوث بعض الأضرار بالموارد البيئية مثل :– التلوث والأخطار الصـحية الناجمة عن المعالجة غير الملائمة لنفايات النشاطات الصناعية والزراعية والحضرية ، وتلوث الهواء في المـدن الكـبيرة ، والمناطق الصناعية ، وتلويث البحار خاصة الموانئ ، والمجمعات الصناعية الكبرى ، ومحطـات التحلـية ، وارتفاع مستوى المياه الأرضية في المدن ، وتراكم المياه بالقرب من سطح الأرض ، وارتفـاع ملوحـة الـتربة ، والأخطـار الـتي تواجه الحياة الفطرية ، وانقراض بعض أنواع الحيوانات والسـلالات ، علاوة على نقص احتياطي المياه الجوفية وتدني مستوى جودتها (٢) .

ولـتلافي تلك الأضرار وسلبيتها على عملية التنمية الاقتصادية تم إنشاء مصلحة الأرصاد وحماية البيـئة وشكلت لجنة تنسيق حماية البيئة عام (١٣٩٩هـ) ثم الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها عام (١٤٠٦هـ) ،وقد تشكلت مجموعة من الأهداف البعيدة المدى لحماية البيئة وصيانتها أهمها (٣) :–

(١) تحسـين نوعـية الحـياة والارتقاء بمستوى رفاهية المواطنين ، والحرص على توفير البيئة الخالية من التلوث ، وبخاصة الهواء النقي ، والمياه النظيفة ، والغذاء الصحي .

(٢) تحقيق التنمية المتوازنة على أساس تحسين إدارة الموارد الطبيعة المتاحة ، والطاقات الاستيعابية للبيئة ، إضافة إلى إصلاح الأضرار البيئية الناجمة عن عدم الاهتمام بها .

أما ما يتعلق بأهداف خطة التنمية الخامسة في المجال البيئي فتركزت على ما يلي (٤) :–

(١) حماية البيئة وأنظمتها والمحافظة على خصائصها الطبيعية ، علاوة على صيانة الموارد الطبيعية .

(٢) حمايـة مخـتلف أنماط الحياة الفطرية في المملكة ، وتطويرها مع الحفاظ على التوازن البيئي ، وتباين المصادر الوراثية الحيوانية والنباتية .

(٣) تحقـيق توازن مستمر بين التوزيع السكاني ، والطاقات الاستيعابية للبيئة مع الأخذ في الاعتبار آثار النمو السكاني ، والأنماط الاستهلاكية على قاعدة الموارد الطبيعية .

(١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) المملكة العربية السعودية ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠-١٤١٥هـ) ص ٤٤٢-٤٤٣ .

موارد الطاقة غير المتجددة ، والاستفادة من إمكانات موارد الطاقة النقية المتجددة مثل الشمس والرياح .

(٥) تحقيق أعلى قدر من التنمية الصناعية ، التي تأخذ بأحدث أساليب التقنية المتاحة الملتزمة بالاعتبارات البيئية ، لتلافي التلوث في مراحل التصميم كافة ، والإنشاء والتشغيل لهذه الصناعات .

(٦) تحقيق الأمن الغذائي دون استنزاف للموارد ، أو إضرار بالبيئة ، إضافة إلى إصلاح قاعدة موارد المياه والأرض في الموقع التي تصاب بالتدهور البيئي .

وبالنظر إلى الإنجازات خلال الخطة الرابعة (١٤٠٥ – ١٤١٠هـ) نجد أن مصلحة الأرصاد وحماية البيئة ، قد قامت بتوفير خدمات الأرصاد الجوية لكل من الملاحة الجوية والبحرية ، ومنصات التنقيب عن الزيت ، وتنفيذ بعض البرامج والخدمات الخاصة بحماية البيئة مثل : دراسات البيئة المتعلقة باستخدام الوقود الخالي من الرصاص ، والتحكم في الغبار الناتج من مصانع الأسمنت والمحاجر ، وإعداد مشروع نظام البيئة ، والتحكم في التلوث الناتج عن تسرب الزيت ، ورصد جودة الهواء في مناطق مختارة ، والبدء في إعداد مشروع نظام تسجيل المعلومات للبيئة ومعالجتها ، والتنسيق الفعال مع المنظمات المعنية بشئون البيئة إقليمياً وعالمياً ، أما الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها ، فقد أنجزت العديد من المحميات ، ومركزين للأبحاث في الطائف والثمامة [١] .

أما الجهات الحكومية الأخرى التي تعد البيئة وقضاياها من نشاطاتها ، فقد ساندت في بعض الأعمال ؛ فوزارة الزراعة والمياه حققت نجاحاً في مجال مسح الموارد الطبيعية للأرض ، والماء والمناخ وقومت أوضاعها ، وأعدت نظاماً لإدارة المراعي وصيانتها ، مع وضع سياسات تنمية الأراضي البور ، وأقامت المنتزهات الوطنية ، وحققت الهيئة الملكية للجبيل وينبع نجاحاً ملحوظاً في الحد من التلوث في مدينتي الجبيل وينبع ، مكنها من الحصول على جائزة (ساساكاوا) الدولية للبيئة ، وللهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض دور بارز في الخروج بمجموعة من الدراسات الخاصة بارتفاع مستوى المياه الأرضية ، والمحافظة على وادي حنيفة وصيانته بيئياً ، وإنجاز المسوحات البيئة لمنطقة منتزه الثمامة ، ونجحت جامعة الملك عبد العزيز في جدة ، في الوصول إلى حلول بديلة لمعالجة ارتفاع منسوب المياه الأرضية في بعض الأحياء السكنية في جدة [٢] .

وقد تمحورت القضايا الأساسية في خطة التنمية الخامسة (١٤١٠ – ١٤١٥ هـ) حول التخفيف من العقبات والمعوقات المتعلقة بحماية البيئة ، ووضع الحلول التي تساعد في حل ذلك . ومن ضمن تلك القضايا [٣] :-

---

(١) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠ – ١٤١٥هـ) ص ٤٤٤-٤٤٥ ، مرجع سابق .

(٢ ، ٣) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠ – ١٤١٥هـ) ص ٤٤٤-٤٤٥ ، مرجع سابق .

١ – **المعايير البيئية :** يقتضي الأمر إعداد مجموعة من المعايير والنظم ، والمواصفات البيئية ، ينبغي مراعاتها في شتى النشاطات الصناعية والزراعية والتجارية والحضارية ، وإعادة تقويم النظم واللوائح النافذة بشأن البيئة لتعمق من الوعي ، والاهتمام بالبيئة وحمايتها .

٢ – **تقويم الآثار البيئية :** سيتم التركيز في هذه الخطة الخامسة ، على أخذ الاعتبارات البيئية في تحليلات المنفعة والتكلفة الاجتماعية ، وإضافة المعيار البيئي إلى المعايير المعتبرة عند إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية .

٣ – **التوعية البيئية :** بتنفيذ برامج تثقيفية ، ونشر معلومات توضح أثر السلوك العام على البيئة ؛ لأن دور المواطن أساس في حماية البيئة .

٤ – **اللوائح البيئية :** من خلال تنفيذ اللوائح المختلفة ، وقرنها بالعقوبات التي تساهم في تنفيذها .

٥ – **مراقبة البيئة :** بإيجاد نظام فعال لرصد معالم التلوث ، والتدهور البيئي ، ومتابعة تنفيذه .

٦ – **تنسيق النشاطات البيئية :** بإزالة المعوقات التي تعترض سبيل التنسيق بين الجهات التي تؤثر نشاطاتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة على البيئة ، وهي كثيرة ، وزيادة التنسيق بين مصلحة الأرصاد وحماية البيئة والجهات المختلفة ؛ لأن ذلك سيحد من المشكلات التي تعترض عملية تخطيط المهام الخاصة بحماية البيئة وتنفيذها .

وسيتركز الدور المطلوب من مصلحة الأرصاد وحماية البيئة خلال خطة التنمية الخامسة فيما يلي [١] :-

(١) إعداد مجموعة شاملة من أنظمة البيئة ولوائحها تهدف إلى الحد من التلوث بأنواعه ، والتخلص من النفايات المختلفة ، وتنظيم استخدام المواد الكيماوية والمشعة وكيفية التخلص منها ، والقضاء تلوث الغذاء ومياه الشرب .

(٢) اعتماد المعيار البيئي عند إعداد الدراسات المتعلقة بالجدوى ومدى الأثر المتوقع على البيئة .

(٣) اتخاذ الإجراءات الوقائية منعاً لحدوث الأضرار البيئية .

(٤) تحديث المسوحات الشاملة التي أجريت لموارد المملكة الطبيعية والبيئية .

(٥) تقليل الآثار البيئية السلبية الناتجة عن المواصلات والنقل خاصة في المناطق المزدحمة باستخدام الوقود الخالي من الرصاص – وقد تم حالياً – ، وتنفيذ برامج مطورة لإدارة حركة المرور والتخطيط العمراني .

(٦) وضع خطط وطنية لاستخدامات الأراضي الزراعية ، والمراعي ، والغابات ، وموارد المياه ، ومراعاة المحافظة عليها من التدهور حماية لمصالح الأجيال القادمة .

---

(١) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠ – ١٤١٥هـ) ص ٤٤٤-٤٤٥ ، مرجع سابق .

(٧) اعـــتماد وســـائل للـــتعاون والتنســـيق الفعال بين الأجهزة المعنية بشؤون البيئة وحمايتها ، وتقرير صلاحيات مصلحة الأرصاد في هذا الاتجاه .

(٨) التعاون الوثيق مع المنظمات ذات العلاقة البيئية في إطار مجلس التعاون والعالم .

(٩) استكمال إنشاء قاعدة للمعلومات في مجال البيئة .

(١٠) تحسين نطاق نظام المعلومات المناخية وخدماته وتوسعته .

(١١) مراجعة ووضع مجموعة شاملة من مقاييس ومعايير البيئة ، ومكافحة التلوث ، الواجب الالتزام بها في قطاعات المجتمع كافة .

(١٢) مراقبة مؤشرات البيئة بما فيها مستويات التلوث ورصدها .

(١٣) استكمال إنشاء شبكة محميات الحياة الفطرية .

(١٤) المساهمة في توجيه عمليتي الإنتاج والاستهلاك نحو المحافظة على الموارد ، وجعل الأضرار البيئية في حدها الأدنى .

وقد رصد مبلغ (٩٧٤) مليون ريال خلال خطة التنمية الخامسة لمصلحة الأرصاد وحماية البيئة ، دونما غيرها من الهيئات المهتمة بشؤون البيئة للقيام بالدور المناط بها ، والأعباء الموكولة إليها .

وبـــا أن الـــتفاعل بين القطاعين العام والخاص إيجابياً منذ بداية عملية التنمية الشاملة في الاقتصاد السعودي ، فقد أشارت الخطة إلى جملة من الوسائل يستطيع القطاع الخاص من خلالها القيام بدور رئيسي في حماية البيئة أهمها [١] :-

(١) الالتزام باللوائح والأنظمة البيئية .

(٢) قيام القطاع الخاص بدور في تنمية الصناعة البيئية من خلال :-

أ) تطبيق التقنيات المتقدمة في حماية البيئة وتطويرها على الأمد البعيد .

ب) المشـــاركة بـــدور ريادي في تطوير مراكز الترويح للبيئة والمتنزهات الطبيعية لما للمملكة من موارد بيئية جيدة ، كالمناطق الساحلية ، والشواطئ ، والجبال ، والصحاري .

(٣) إدراك المزايا التجارية المتوقع تحقيقها من تنفيذ مشروعات المحافظة على البيئة ، وإقامة مؤسسات الخدمات العامة التي لا تستهدف الربح .

المطلب الثاني

خطة التنمية السادسة (١٤١٥ ـ ١٤٢٠ هـ)

أدرك العـــالم أجمـــع أن التنمية الحقيقة مرتبطة بالاعتبارات البيئية ، ولن يكتب للتنمية النجاح مع تجاهل القدرة الاستيعابية للبيئة المحيطة والموارد الطبيعية وإمكانات تجددها واستمرارها ، ولقد تم التعبير عن

---

(١) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠ – ١٤١٥هـ) ص ٤٤٤-٤٤٥ ، مرجع سابق .

ذلك كله ضمن مفهوم التنمية المستمرة الذي تبناها العالم في قمة الأرض التي عقدت بالبرازيل عام (١٩٩٢م) ، وكانت المملكة سباقة إلى إدراك وتعميق مفهوم التكامل بين البيئة والتنمية ، وظهر ذلك جلياً من خلال إنشاء مصلحة الأرصاد وحماية البيئة ، إبان تنفيذ الخطة التنموية الثالثة (١٤٠٠ – ١٤٠٥هـ) ، ولتعاظم الاهتمامات البيئية على المستوى الوطني شكلت اللجنة الوزارية للبيئة (١٤١٠ هـ) لوضع الاستراتيجيات على المستوى الوطني ، وتحديد مواقف المملكة الدولية والإقليمية في مجال البيئة ، كما أنشأت الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها (١٤٠٦هـ) ، وقامت المملكة من خلال اللجنة الوزارية للبيئة بتحديد أولوياتها التنموية في إطار مفاهيم التنمية المستمرة ضمن وثيقة برنامج عمل القرن الحادي والعشرين ، التي تناولت كافة قطاعات التنمية في المملكة متخذة من البيئة عاملاً مشتركاً ، ورابطاً لجميع قطاعات التنمية [١] .

وجدير ذكره أن منهج المملكة في حماية البيئة يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحث على صيانة الموارد الطبيعية من منطلق الاستخلاف ، مع استخدام العقل والتدبير لعمارة الأرض ، وتتلخص أهم الإنجازات في المجال البيئي على المستوى الوطني خلال السنوات التي سبقت هذه الخطة فيما يلي [٢] :-

(١) تطوير مؤسسات الإدارة البيئية على المستوى الوطني .

(٢) إسهام المملكة بشكل فعال في معظم المؤتمرات ، والفعاليات ، والنشاطات الدولية ، والإقليمية في مجال البيئة والتنمية .

(٣) قيام المملكة بجهد متميز في التصدي لأكبر تعد على بيئة الخليج العربي إبان حرب الخليج .

(٤) تأسيس مشروع التوعية البيئية السعودي بالتعاون بين مصلحة الأرصاد وحماية البيئة والقطاع الخاص .

(٥) تطوير خدمات الأرصاد والمناخ ورفع مستواها ، وتوفيرها لجميع القطاعات المستفيدة .

(٦) دعم القطاع النباتي للمملكة من خلال نشاطات وزارة الزراعة والمياه المتمثلة في زراعة أكثر من عشرة آلاف هكتار من أراضي المراعي ، وإعادة زراعة ثمانين هكتار من الغابات ، وتوزيع حوالي خمسمائة ألف شتلة ، ومسح وتصنيف نحو مائتي ألف هكتار من الأراضي ، وصون وتطوير شبكات الري والصرف.

على أن جملة من القضايا الأساسية احتوتها مرتكزات الخطة السادسة (١٤١٥-١٤٢٠هـ) في مجال البيئة يمكن تبيينها من خلال ما يلي [٣] :-

---

(١) المملكة العربية السعودية ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية السادسة (١٤١٥-١٤٢٠هـ) ص ٤٤٧-٤٥٩ .

(٢) المملكة العربية السعودية ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية السادسة (١٤١٥-١٤٢٠هـ) ص ٤٤٧-٤٥٩ .

(٣) المملكة العربية السعودية ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية السادسة (١٤١٥-١٤٢٠هـ) ص ٤٤٧-٤٥٩ .

الكمـــية لقـــياس ورصـــد نشاطات التنمية المستمرة ، على أن تأخذ في الحسبان كفاءة استخدام الموارد الطبيعـــية ، ومعدلات تجددها واستنفاذها والقدرات الاستيعابية للبيئة ، ومدى مواكبة التقنية المستخدمة لمفهـــوم الاســـتمرار خاصـــة بالنسبة للموارد الأولية الطبيعية ، ويستلزم ذلك أن يتضمن نظام الحسابات الوطنية حساباً للموارد (رأس المال الطبيعي) ، وقياسات مدى تطور الموارد البشرية وانعكاس ذلك على الاقتصاد الوطني .

٢- **المعلومات والبيانات البيئية :** يتطلـــب علاج النقص في توفر المعلومات والبيانات البيئـــية ، تعـــاون جميع الجهات ذات العلاقة بالبيئة ، بحيث تحدد المؤشرات البيئية المطلوب توفرها وطرق قـــياس موحـــدة ، ولـــن يتسنى ذلك إلا من خلال توفر البيانات المتكاملة للتعرف على المشاكل وتحديد أبعادهـــا .

٣- **إدارة النفايات :** بإعداد تقويم شامل لطرق إدارة النفايات والتعامل معها بقطاعات التنمية المختـــلفة من منطلق اعتماد أساليب التقليل من توليدها ، وتفادي إنتاجها أساساً ما أمكن بترشيد عمليات الاستهلاك ، وتبني أسلوب الصناعة النظيفة ، واستخدام التقنيات الملائمة لإدارة النفايات .

٤- **جودة الهواء :** بـــزيادة محطـــات رصـــد جودة الهواء في المناطق الحضرية ذات الكثافة الســـكانيـــة ، ودراسة الطرق المناسبة للتحكم في الملوثات من المصادر الثابتة ، ولوسائل النقل استخدام الوقـــود الخالي من الرصاص – وقد أخذ به في عام ١٤٢١هـــ – وزيادة الغطاء النباتي والتشجير لتقليل تلوث الهواء .

٥- **موارد المياه العذبة :** بأهمية ترشيد استهلاك الموارد المائية في كافة القطاعات ، والحد من تلوثهـــا ، ووضـــع مقاييس جودة هذه الموارد ، والعمل على تنمية مصادر المياه باستخدام التقنيات الحديثة ، وزيادة كفاءة الاستعاضة المختلفة للمياه الجوفية ، وتجميع مياه الصرف الصحي ومعالجتها ، وإعادة استخدامها في الزراعة والصناعة .

٦- **إدارة استخدامات الأراضي ومكافحة التصحر :** بالتوسع في إنشاء قاعدة مـــتكاملة للبـــيانات عـــن التربة والغطاء النباتي ، والثروة الحيوانية ، ووضع خطط طويلة الأجل لمكافحة التصـــحر ، وتنمـــية وحمايـــة الأرض والغطاء النباتي ومنع تدهورهما ، مع الأخذ بالإجراءات التي تحد من التصـــحر وتدهور التربة والمراعي ؛ كمنع الرعي الجائر ، وترشيد استخدامات المراعـــي ، والحد من قطع الأشجار وزراعة أشجار تروى من مياه البحر على طول الساحل ، وترشيد استخدامات الأسمدة والمبيدات الكيماوية لتلافي مشاكل تلوث البيئة .

٧-<u>إدارة المناطق الساحلية والبحرية :</u> بإيجـاد نظام لإدارتها يعمل على تحديد أولويات الاسـتخدام ، وإزالـة التعارض وصيانة مواردها الطبيعية وتنميتها ، وتلافي الاستخدام الجائر لها ، وتحديد مؤشرات بيئية خاصة بهذه المناطق .

على أن مما يجب ذكره أن استراتيجية التنمية البيئية في الخطة السادسة (١٤١٥- ١٤٢٠هـ) استهدفت ما يلي [١] :-

(١) المحافظة على البيئة وتطويرها وحمايتها من التلوث .

(٢) الحرص على توفير بيئة نظيفة خالية من التلوث الهوائي والمائي والغذائي ، لتحقيق رفاهية المواطن .

(٣) تحقـيق التنمـية المسـتمرة المـتوازنة على أساس صون قاعدة الموارد الطبيعية ، والحد من تلوثها والإسراف في استخدامها .

(٤) المحافظة على مختلف أنماط الحياة الفطرية ، والتنوع الإحيائي وحمايتها وإنمائها بما يكفل تحقيق التوازن البيئي .

ومن أجل تحقيق الأهداف البيئية ستقوم الجهات ذات العلاقة بتنفيذ السياسات التالية خلال خطة التنمية السادسة [٢] :-

(١) اتباع منهج وقائي يعمل على تلافي حدوث عمليات التدهور والتلوث .

(٢) إصدار نظام وطني لتقويم التأثيرات البيئية .

(٣) وضع واستكمال مجموعة متكاملة من المقاييس والمعايير البيئية وتحديثها .

(٤) أخذ الاعتبارات البيئة في شتى مراحل التخطيط والتقييم والإنشاء والتشغيل للمشروعات التنموية .

(٥) اتخـاذ ما يلزم من أساليب وإجراءات للمحافظة على التنوع الإحيائي (البيولوجي) والحياة الفطرية .

(٦) دعـم وتعزيـز عناصر الإدارة البيئية ، والتنسيق على المستوى الوطني باستكمال إصدارات النظام البيـئي العـام ، ودراسة جدوى قيام الجهات ذات العلاقة بالعمل البيئي بإنشاء وحدة بيئية في كل جهة لأغراض التنسيق بين الجهات المسئولة عن البيئة .

(٧) تشجيع إسهام القطاع الخاص في نشاطات حماية البيئة ، ومنع التلوث عنها ، وتشجيع الاستثمارات في نشاطات وصناعات ذات توجه بيئي مثل محطات معالجة النفايات .

(٨) تنمية القوى البشرية في المجال البيئي وتطويرها .

(٩) العمل على إقامة وإدارة منظومة المناطق المحمية ، بما يكفل المحافظة على مختلف أشكال الحياة الفطرية بالمملكة .

---

(١) خطة التنمية السادسة ، وزارة التخطيط (١٤١٥-١٤٢٠هـ) ص ٤٦٠- ٤٦١ .

(٢) وزارة التخطيط ، خطة التنمية السادسة (١٤١٥-١٤٢٠هـ) ص ٤٦٢- ٤٦٤ .

(١١) وضع خطة وطنية للتوعية البيئية الشاملة .

على أن البرامج المعينة على تحقيق مضامين حماية البيئة في الخطة السادسة تتمحور حول برنامج خدمات الأرصاد لتوفير الخدمات الأرصادية والمناخية ، وتطوير المراصد في المطارات ، وتحسين التوقعات الجوية ، وإرشاد الحجاج والمعتمرين والمواطنين بالحالة الجوية ، وبرنامج حماية البيئة ؛ ويهدف إلى التعامل مع جميع الأمور البيئية بطريقة شاملة بتحديد المشاكل البيئية ، والإسهام في مكافحة جميع أنواع التلوث وزيادة الوعي البيئي ، وبرنامج المناطق المحمية ، ويهدف إلى إدارة وتشغيل المناطق المحمية وتوطين الحيوانات النادرة المهددة بالانقراض إلى مواطنها الطبيعية ، وبرنامج الإعلام والتثقيف البيئي ويهدف إلى إعداد البرامج الخاصة بالإعلام والتوعية على كافة المستويات [١] .

أما الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية السادسة في الإطار البيئي فتتمثل فيما يلي[٢] :-

(١) تحقيق أعلى قدر ممكن من الإنتاج الغذائي في حدود الموارد الطبيعية المتاحة .

(٢) تحقيق توازن مستمر بين التوزيع السكاني والطاقة الاستيعابية للبيئة .

(٣) الأخذ في التنمية الصناعية بأحدث أساليب التقنية المتاحة والملتزمة بالاعتبارات البيئية .

(٤) إصدار نظام وطني لتقويم التأثيرات البيئية ،تلتزم المشروعات التنموية بتطبيقه على مستوى المملكة .

(٥) وضع واستكمال مجموعة متكاملة من المقاييس والمعايير البيئية وتحديثها وفق الحاجة .

(٦) توفير مصادر طاقة نظيفة بيئياً في كل من النشاطات الإنتاجية والاستهلاكية .

(٧) مواصلة إنماء وإكثار الأنواع الفطرية بالمملكة ، والعمل على إعادة توطينها في مواطنها الطبيعية .

أما القطاع الخاص خلال الخطة السادسة فيمكن له أن يسهم في المجالات التالية [٣] :-

(١) الاستمرار في الإسهام في نشاطات التوعية البيئية بالتمويل والإدارة ، وتشكيل مؤسسات طوعية لا تستهدف الربح تعمل في المجال البيئي .

(٢) تأسيس وتطوير صناعات بيئية تعنى بإنتاج سلع تسهم في حماية البيئة ؛ أي منتجات صديقة للبيئة .

(٣) تأسيس وتوفير خدمات بيئية لكل من القطاع الحكومي والخاص في مجال الاستشارات ، وإعداد دراسات التقويم البيئي للمشاريع المختلفة الحكومية والخاصة .

(٤) التزام مؤسسات القطاع الخاص بإجراءات حماية البيئة .

(٥) الاستثمار في النشاطات ذات العائد البيئي إلى جانب العائد المادي .

(١ ، ٢) وزارة التخطيط ، خطة التنمية السادسة (١٤١٥-١٤٢٠هـ) ص ٤٦٢- ٤٦٤ .

(٣) وزارة التخطيط ، خطة التنمية السادسة (١٤١٥-١٤٢٠هـ) ص ٤٦٠ ، مرجع سابق .

هـــذا وقـــد حققت خطة التنمية السادسة العديد من الإنجازات على صعيد العناية بالبيئة وإدارتها وتحســين أوضاعها . فقد أعدت مصلحة الأرصاد وحماية البيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية مشروع النظام العام للبيئة في المملكة ، وأعدت خطة لإدارة المناطق الساحلية للحفاظ على سلامة البيئة وتوازنها الطبيعي والمحافظـــة علـــيها من أخطار التلوث والتدهور البيئي ، وتم إنجاز مرحلتين من أصل خمس مراحل تضمنها مشروع دراسة الآثار البيئية الناجمة عن مصانع البتروكيماويات بمدينة ينبع الصناعية ، إلى جانب البدء في دراسة الآثار البيئية الناجمة عن محطات توليد الطاقة الكهربائية ، ودراسة النفايات السائلة وحصرها بمدينة الرياض ، وقد تم خلال الخطة السادسة تحديد خمس محميات جديدة بمساحة إجمالية تقدر بنحـــو (١٥ ألف كم^{٢}) لتصبح مساحتها (١٨٢ ألف كم^{٢}) بنسبة (٣,٧%) من مساحة المملكة [١] .

المطلب الثالث

خطة التنمية السابعة (١٤٢٠ – ١٤٢٥هـ)

رغـــم الإنجـــازات التي حققتها الجهات المعنية في مجال المحافظة على البيئة ، لتحقيق رفاهية المواطن الســـعودي ، لازالت هناك بعض القضايا البيئية ينبغي معالجتها ، وتحديد السياسات والإجراءات الملائمة للتعامل معها تصدت لها خطة التنمية السابعة .

ففي مجال القضايا الأساسية يتطلب الأمر ما يلي [٢] :-

(١) إعـــداد الاســـتراتيجية الوطنـــية لمكافحة التصحر ، ووضع اللوائح المنظمة لترشيد المياه ، وتحسين التربـــة ، والمحافظة على المراعي وزيادة مساحتها ما أمكن .

(٢) تنمـــية الوعـــي البيني لدى المواطن للمحافظة على البيئة وصيانتها ، لما لذلك من آثار على ترشيد النفقات التي تتحملها الدولة لحماية البيئة ، وتنمية السلوك الحضاري للمواطن ، مع أهمية تكثيف الحملات الـــتوعوية ، والـــبرامج التدريبـــية ، والتوسع في مناهج حماية البيئة ، والمحافظة على الحياة الفطرية في جميع مراحل التعليم والمشاركة في الندوات والمؤتمرات .

(٣) زيادة فاعلية إجراءات التنسيق والتكامل بين نشاطات الأجهزة المعنية بالبيئة .

(٤) توفير معلومات وبيانات كافية عن البيئة تتاح لجميع الجهات ذات العلاقة .

(٥) زيـــادة دور القطـــاع الخاص ومساهمته في حماية البيئة ، وتأسيس صناعات صديقة للبيئة ، وزيادة مساهمته في الأنشطة التوعوية من خلال تأسيس جمعيات أهلية مثل (جمعيات أصدقاء البيئة) .

---

(١) المملكة العربية السعودية ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية السابعة (١٤٢٠-١٤٢٥هـــ) ص ٤٠٣ .

(٢) وزارة التخطيط ، خطة التنمية السابعة ، ص ٤٠٤-٤٠٧-٤٠٨-٤٠٩ .

... يتعلق باستراتيجية الحفاظ على البيئة وتنميتها فيتم من خلال الأهداف والسياسات والبرامج

فالأهداف تتمثل في [1] :-

(١) المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث والتدهور والحد من التصحر .

(٢) الحرص على تهيئة بيئة نظيفة خالية من التلوث للإسهام في تحسين نوعية الحياة للمواطن .

(٣) المحافظة على الموارد الطبيعية لتحقيق التنمية المستمرة .

(٤) تطوير أنماط الحياة الفطرية وحمايتها .

(٥) خفض مستوى التلوث البيئي بمختلف أنواعه طبقاً للمعايير العالمية .

(٦) إنشاء الجمعية السعودية لأصدقاء البيئة وفروع لها في كافة مناطق المملكة .

(٧) تطبيق خطة إدارة المناطق الساحلية .

والسياسات تتركز في [2] :-

(١) وضع الإجراءات الرقابية اللازمة لمنع المخالفات البيئية .

(٢) زيادة الوعي البيئي للمواطنين .

(٣) مراجعة المعايير البيئية وتحديثها .

(٤) تكثيف الأبحاث والدراسات العلمية الهادفة إلى نقل التقنيات البيئية الحديثة .

(٥) توفير البيانات والمعلومات البيئية ، وتكثيف الاتصالات مع الجهات الدولية والإقليمية .

(٦) زيادة التنسيق بين جميع الأجهزة الحكومية المسئولة عن البيئة .

(٧) تحسين أساليب المسح والدراسات الخاصة بالمناطق المحمية الجديدة والمقترحة .

(٨) تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في مجال حماية البيئة ، والمحافظة على الموارد الطبيعية ، والحياة الفطرية .

(٩) زيادة كفاءة إدارة المناطق المحمية .

(١٠) تشجيع القوى العاملة السعودية للعمل في المجال البيئي .

أما البرامج فيجب أن تغطي مجالات عديدة لحماية البيئة ، وخدمات الأرصاد الجوية ، والمناطق المحمية ولإعلام البيئي ، وذلك بهدف زيادة فاعلية الخدمات البيئية ، وتوعية المواطنين بأهمية المحافظة على البيئة ، والحياة الفطرية ، ودعم وسائل الإدارة البيئية ، وتطويرها لتحقيق التنمية [1] .

ويتمثل الدور المطلوب من القطاع الخاص في المجال البيئي في هذه الخطة فيما يلي [2] :-

(١) تشجيع القطاع الخاص من خلال توفير الحوافز لإقامة صناعات تعمل على استخدام التقنيات غير الملوثة للبيئة .

(١ ، ٢) وزارة التخطيط ، خطة التنمية السابعة (١٤٢٠-١٤٢٥هـ) ص ٤١٠ ، مرجع سابق .

(٢) مراعاة الاعتبارات البيئية عند التعامل مع الموارد الطبيعية خاصة غير المتجددة .

(٣) التقيد بالمقاييس والمعايير البيئية في تنفيذ المشروعات التنموية .

(٤) دعم البحوث والدراسات البيئية .

(٥) الإسهام في حملات التوعية البيئية .

(٦) إنشاء جمعيات أهلية لحماية البيئة .

من التحليل المتقدم لبعض الخطط التنموية السعودية فيما يتعلق بالبيئة وحمايتها وقضاياها المختلفة ، يتضح لنا تلاحق الاهتمام ، وزيادة التنسيق ، وتعميق الأهداف ، وتطور السياسات ، والبرامج ، وتعميق الوعي البيئي ، وتشجيع القطاع الخاص للقيام بالدور المأمول في حماية البيئة ، من خلال الصناعات التي تراعي المعايير البيئية المختلفة ، وتأسيس جمعيات أهلية تعنى بشئون البيئة ، ولا غرابة في ذلك فالمملكة العربية السعودية جزء من العالم ، يشهد وعياً ثقافياً ، واقتصادياً ، وبيئياً كبيراً يعطي الطبيعة ، والبيئة اهتماماً بالغاً في الحماية والمحافظة ، حتى أصبح هذا الاتجاه له تأثير مباشر على التفكير ونمط الحياة بين المواطنين ، وهو توجه يتفق وتعاليم الشريعة الإسلامية الخالدة ، والتراث الحضاري ، حتى غدا الاهتمام بالبيئة وحمايتها وصيانتها على هذا القدر من الاهتمام يمثل أساساً استراتيجياً ، ومرتكزاً تنموياً ، ومحوراً من المحاور الأساسية لخطط التنمية الاقتصادية في الاقتصاد السعودي .

(الخاتمة)

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسوله الأمين وبعد :

فقد تم فيما سبق دراسة وتحليل القضايا المرتبطة بالبيئة ، وحمايتها في الاقتصاد الإسلامي ، مع الإشارة إلى الاقتصاد السعودي . وعليه فإن هذه الخاتمة ستتضمن نتائج أساسية ، وتوصيات مقترحة ، لتتميم الفائدة .

أولاً : النتائج : يمكن تحديد النتائج التي تم استخلاصها ضمن الإطار الآتي :-

(١) نظرة الإسلام إلى البيئة وغيرها نظرة شمولية ، حيث احتوت الأحكام الشرعية سائر الكائنات الحية وغيرها ، ورسمت العلاقة السليمة بينها . يشهد لذلك السياق القرآني ، والأحاديث ، والآثار ، والقواعد الفقهية ، بما يعني أن البيئة وحمايتها من المبادئ الأصيلة في الاقتصاد الإسلامي .

(٢) من المبادئ الأخلاقية الهامة في الشريعة الإسلامية ، مبدأ الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها ، ولذلك ترتبط الغاية من المحافظة على البيئة من الإفساد ، بعبادة الله عن طريق مصلحة خلقية ، لأن الله لم يخلق هذا الكون عبثاً ولن يتركه هملاً .

(٣) الارتباط الوثيق بين التنمية والبيئة ، فتدهور البيئة مؤذن بفشل التنمية في تحقيق الكثير من أهدافها ، وعليه فإن إدخال الاعتبارات البيئية في دراسات الجدوى ضرورة لتحقيق التنمية المستمرة .

(٤) يتفرد الإسلام بحرصه الشديد على البيئة وصيانتها ، وتحقيق توازنها ، ويعد ذلك واجباً دينياً وشخصياً ، فهو واجب اجتماعي يقوم به ولاة الأمور على اعتبار حق التدخل مكفول لهم متى ما دعت الحاجة إليه .

(٥) لا يقف الاهتمام بالبيئة وحمايتها في الإسلام عند حماية عناصرها الأساسية ، بل يتعداه إلى حماية الإنسان نفسه والبيئة ذاتها ، فما يخل بتوازنها ينعكس أثره على الإنسان ، كالنفايات ، والملوثات الكيميائية ، والضوضاء ، والازدحام وما شاكلها .

(٦) يسعى الإسلام إلى تحقيق التوازن البيئي ، واستمرار معطيات البيئة في حالة صالحة لممارسة المناشط الإنمائية ، وهو ما يعمل على التقليل من التأثيرات البيئية الضارة بالتنمية وتحقق التوازن بين التنمية والبيئة والاقتصار على تنفيذ المشروعات المأمونة بيئياً .

(٧) خلق الله الكون وفق نظام دقيق محكم التنظيم ، تجري دورات مكوناته بمشيئته بسهولة ويسر ، وتوفر وسطاً مريحاً للحياة ، وهو ما يفيد أن النظام البيئي دينامي الاتزان ، دائم التغير من صورة لأخرى ، والتغير قد يكون سريعاً ومفاجئاً ، وقد يكون بطيئاً ومتدرجاً بحيث لا تمكن ملاحظته .

(٨) إن الشريعة الإسلامية وضعت تصوراً شاملاً للبيئة ، يشمل الإنسان والحيوان والجماد والنبات والماء ، وكرمت الإنسان على سائر المخلوقات ، وسخر الله الكون له .

(٩) حفلت الشريعة الإسلامية بمبدأ سد الذرائع ، لتقييد التعامل مع البيئة ، بما يدرأ عنها المفسدة ، وكافة التصرفات السيئة .

(١٠) أصل الفقه الإسلامي مجموعة من العقود النافعة في مجال البيئة وغيرها ؛ كالمساقاة والمزارعة والمغارسة ، والإحياء ، والاقطاع ، ليجعل من الأرض مساحة خضراء ، وجنة ظليلة .

(١١) الترابط الشديد بين مكونات النظام البيئي ، فالماء يترل من السماء إلى الأرض ، فيخرج النبات الهام لتغذية الإنسان والحيوان وغيرها ، والهواء يحمل الماء ... وهكذا . وهذه التكاملية دليل على عظمة الخالق وإبداعه .

(١٢) منهج المملكة البيئي يقوم على مبادئ الشريعة ، التي تحث على حسن استخدام الموارد ، من منطلق الاستخلاف لتحقيق العمارة بمفهومها الواسع .

(١٣) وافق الاهتمام بالبيئة وقضاياها سائر الخطط التنموية السعودية ، وبلغ الأمر ذروته من الخطة الثالثة ، وما تلاها من خطط ، بحيث أصبح المحور البيئي ضمن القضايا الاستراتيجية للتخطيط في السعودية .

ثانياً : التوصيات المقترحة : يمكن إجمالها وفق المضامين التالية :-

(١) مراعاة منهج الحق تبارك وتعالى في استغلال الموارد الاقتصادية المتنوعة ، والذي يمكن أن يفهم من خلال الكثير من النصوص الشرعية .

(٢) تطبيق السياسات الاقتصادية الإسلامية المتعلقة بحماية البيئة ، والحد من التلوث بكافة أشكاله ، والتوسع في الصناعات ذات الآثار البيئية المعدومة والقليلة .

(٣) وضع العديد من البرامج المتعلقة بالتوعية البيئية ، لتعميق المفهوم البيئي لدى المواطنين ، والقطاع الخاص ، وإقامة مؤسسات أهلية تعنى بشئون البيئة .

(٤) ضرورة الاهتمام بمعطيات البيئة صحياً وجمالياً ونفسياً وعلمياً وتنموياً ، عند دراسة المشروعات الاستثمارية المختلفة .

(٥) تحسين الوسائل والأساليب العلمية والتقنية ، لمعالجة الأضرار البيئية بما يحقق مصالح الإنسان .

(٦) إبراز التعاليم الإسلامية الخاصة بالبيئة وحمايتها ،والتنبيه إلى عدم جواز إفساد البيئة والموارد الطبيعية .

(٧) البيئة نعمة كبرى منحها الله للإنسان ، وبالتالي يجب عليه التعامل مع معطياتها وفق المنهج الإلهي للاستخلاف ، اعماراً وتنمية واستثماراً ، ويتصرف فيها تصرف الأمين وفي حدود أمانته .

(٨) الارتقاء بمستوى التثقيف ، والوعي البيئي لدى أفراد المجتمع من خلال ، مناهج التعليم ، والإرشاد من خلال أجهزة الإعلام المختلفة ، وحثهم على المساهمة في حماية البيئة .

((قائمة المراجع))

١ – القرآن العظيم .

٢ – باقادر ، بكر ، دراسة أساسية عن حماية البيئة في الإسلام ، مصلحة الأرصاد وحماية البيئة : جدة ، بدون رقم طبعة ، ١٤٠٣هـ .

٣ – بدوي ، محمد زكي ، معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية ، دار الكتاب العربي : القاهرة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ .

٤ – بكار ، عبد الكريم ، مدخل إلى التنمية المتكاملة (رؤية إسلامية) ، دار المسلم : الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ .

٥ – البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، مركز الأهرام : القاهرة ، (١٩٩٩–٢٠٠٠م) مترجم .

٦ – البنك الدولي ، مؤشرات التنمية الدولية ، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط : القاهرة ، (١٩٩٩م) مترجم .

٧ – البنك الإسلامي للتنمية ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب : جدة ، ندوة تقييم الآثار البيئية للمشروعات التنموية المنعقدة في عمان ، ١٩٩٤م .

٨ – جامع ، أحمد ، النظرية الاقتصادية ، دار النهضة العربية : القاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٤م .

٩ – الجزري ، ابن الأثير ، جامع الأصول في أحاديث الرسول ، دار الفكر : بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ .

١٠ – الحاكم ، المستدرك على الصحيحين في الحديث ، تحقيق : مصطفى عطا ، دار الكتب العلمية : بيروت ، بدون رقم طبعة ، ١٤٠٠هـ .

١١ – حجاب ، محمد منير ، التلوث وحماية البيئة ، دار الفجر للنشر والتوزيع : القاهرة ، بدون رقم طبعة ، ١٣٩٩هـ .

١٢ – الحمد ، رشيد سعيد ، ومحمد ، البيئة ومشكلاتها ،عالم المعرفة:الكويت ، بدون رقم طبعة ،١٩٧٩م .

١٣ – المملكة العربية السعودية ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠–١٤١٥هـ) .

١٤ – المملكة العربية السعودية ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية السادسة (١٤١٥–١٤٢٠هـ) .

١٥ – المملكة العربية السعودية ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية السابعة (١٤٢٠–١٤٢٥هـ) .

١٦ – خليل ، رفعت ، الآثار البيئية للمشروعات التنموية ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، جدة ، بدون رقم طبعة ، ١٤١٤هـ .

١٩ – دقاق ، علي جميل ، اقتصاديات حماية البيئة في الإسلام ، رسالة دكتوراه غير منشـــوره ، جـــامعـــه أم القرى ، ١٤١٤هـــ .
٢٠ – الرازي ، الفخر ، التفسير الكبير ، دار إحياء التراث العربي :بيروت ، الطبعة الثالثة ، بدون تاريخ.
٢١ – الـــزرقا ، محمد أنس ، القيم والمعايير الإسلامية في تقويم المشروعات ، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي ، جدة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠هـــ .
٢٢ – الشوكاني ، محمد بن علي ، نيل الأوطار ، دار الحديث : بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـــ .
٢٣ – الصابوني ، محمد علي ، صفوة التفاسير ، دار القرآن الكريم : بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠هـــ .
٢٤ – صباريني ، محمد ، البيئة إطارها ومعناها ، جمعية حماية البيئة : الكويت ، بدون رقم طبعة ، ١٩٨٣م .
٢٥ – بن عاشور ، محمد الطاهر ، التحرير والتنوير ، مكتبة ابن تيمية : القاهرة ، بدون رقم أو تاريخ .
٢٦ – العـــبادي ، عـــبد الســـلام ، الملكية في الشريعة الإسلامية ، دار الأقصى : عمان ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٤هـــ .
٢٧ – الفقـــي ، محمد عبد القادر ، البيئة ومشكلاتها وقضاياها وحمايتها من التلوث (رؤية إسلامية) مكتبة ابن سينا : القاهرة ، بدون رقم أو تاريخ .
٢٨ – الفـــيروز أبـــادي ، القـــاموس المحيط ، إعداد وتقديم : محمد مرعشلي ، دار إحياء التراث العربي ، ومؤسسة التاريخ العربي : بيروت ، الطبعة الأولى ، بدون تاريخ .
٢٩ – قـــابل ، سامي ، نموذج رياضي مقترح لتقويم مشروعات الاستثمار من منظور إسلامي ، المؤتمر الثاني للاقتصـــاد والتنمـــية في مصر والبلاد العربية ، جامعة المنصورة ، كلية الزراعة : المنصـــورة (مارس ١٩٨٩م) .
٣٠ – القـــرطبي ، أبـــو عبد الله محمد ،الجامع لأحكام القرآن ، دار إحياء التراث العربي : بيروت ، بدون رقـــم طبعة ، ١٤١٥هـــ .
٣١ – قطب ، سيد ، في ظلال القرآن ، دار الشروق:بيروت والقاهرة ، الطبعة الرابعة عشر ،١٤١٤هـــ .
٣٢ – مالك ، الإمام ، الموطأ ، دار الكتاب العربي : بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٠ هـــ .
٣٣ –مرسي،محمد،الإسلام والبيئة،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية:الرياض، الطبعة الأولى ،١٤٢٠هـــ .
٣٤ –ابـــن منظور ، لسان العرب ، دار إحياء التراث العربي ، ومؤسسة التاريخ العربي : بيروت ، الطبعـــة الثالثة ، ١٤١٣هـــ .
٣٥ – ابن نجيم ، الأشباه والنظائر ، دار الكتب العلمية ، بدون رقم طبعة ، ١٩٨٥م .

[illegible] أستاذ الاقتصاد الاسلامى المشارك / جامعة أم القرى - كلية الشريعة والدراسات الاسلامية قسم الاقتصاد الاسلامى - حاصل على بكالويوس الاقتصاد -جامعة الملك عبد العزيز عام ١٩٨٢ وحاصل على ماجستير فى الاقتصاد الاسلامى تخصص تنمية صناعية ١٩٨٧ ٠وحاصل على دكتوراة الاقتصاد الاسلامى تخصص (تنمية وتخطيط)١٩٩٢ ، أستاذ مشارك فى الاقتصاد الاسلامى تخصص (تنمية وتخطيط) ١٩٩٩ وله أبحاث منشورة فى أصول الاقتصاد الاسلامى وأبحاث أخرى فى طور النشر ٠

(Abstract)

The purpase of this research is to study the environment Protection in Islamic Economics With referece to saudi Arabia Practice . It Contains an introduction , two chapters and a Summary . The first chapter disclases main characterics of Enviranmental Literature in Islam Viewpoint Concept , a reading to enviranmental Islamic literature , a study to elements of the enviranment , Islam attitude towards environmental and developing prollemo Procedures of enviranmental Protection in Islam and evaluation of enviranmental effects in development Viewpoint . The Secand chapter examines How to protect the enviranment through developing Plans in Kingdom of Saudi Arabia . Finally , Some recommendations and Conclusions are leriefly Presented . The main findings are :

* Strangly attantion towards the enviranment and its Protection in Islam .
* Islam adoptin to achieue the equilibrium , Hunan and enviranment protection .
* The accurate eco-System and Strongly.
* relationship amang its Contents and elemento .
* Saudi Economy makes attention to envirqnmental Protection .